التقـــريـــر السنـــــوي

2006 رحلـــــة مـــن النجـــاحـــات المستمـــــرة...

بنك الخليج
GULF BANK
دائـمـــــا أكـــــثـــر

صاحب السمو الشيخ
صباح الأحمد الجابر الصباح
(أمير دولة الكويت)

سمو الشيخ
ناصر المحمد الأحمد الصباح
(رئيس مجلس الوزراء)

سمو الشيخ
نواف الأحمد الجابر الصباح
(ولي العهد)

المحتويـات

التقرير السنوي

2006

المحتويـــات

مجلس الإدارة 4

أضواء على البيانات المالية 6

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب 8

استعراض البيانات المالية 12

فروع البنك 62

مجلس الإدارة

التقرير السنوي

2006

مجلس الإدارة

بسام يوسف الغانم	رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
صلاح خالد الفليج	نائب رئيس مجلس الإدارة
عادل محمد رضا بهبهاني	عضو
عبدالعزيز عبدالرحمن الشايع	عضو
عبدالكريم عبدالله السعيد	عضو
حسين أحمد قبازرد	عضو
خالد سعود الحسن	عضو
ناصر يوسف بورسلي	عضو
مهدي محمود حيدر	عضو

أضواء على البيانات الماليـة

التقرير السنوي

2006

أضواء على البيانات المالية

7 سنوات من النتائج القياسية

صافي الربح (مليون د.ك)

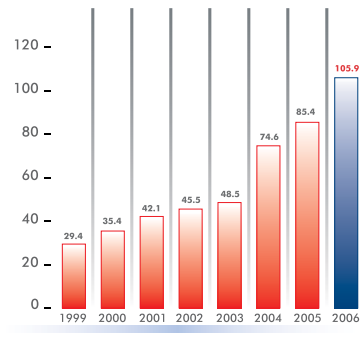

ربح التشغيل (قبل استقطاع المخصصات) (مليون د.ك)

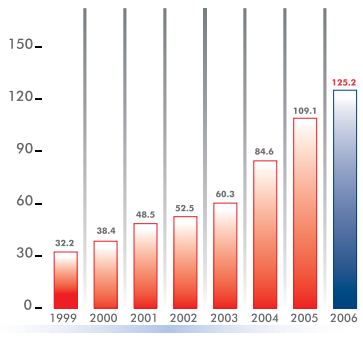

نسبة التكاليف إلى الإيرادات (%)

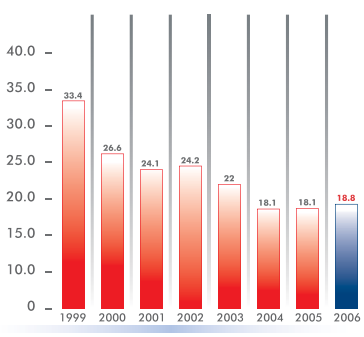

مجموع الموجودات (مليون د.ك)

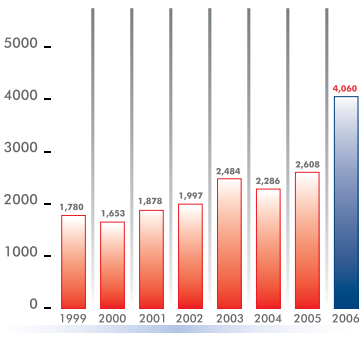

قروض العملاء (مليون د.ك)

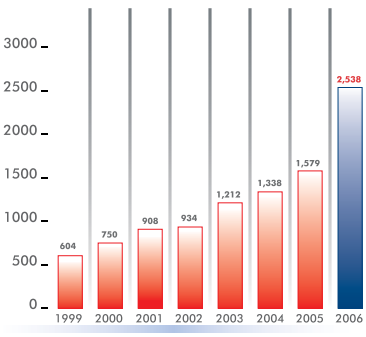

ودائع العملاء (مليون د.ك)

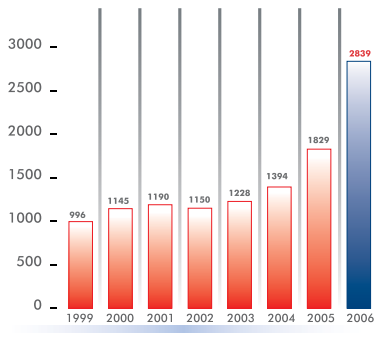

ربحية السهم (بالفلس)

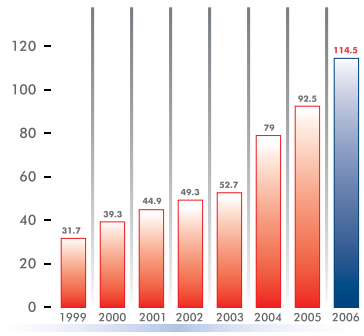

العائد على الأصول (%)

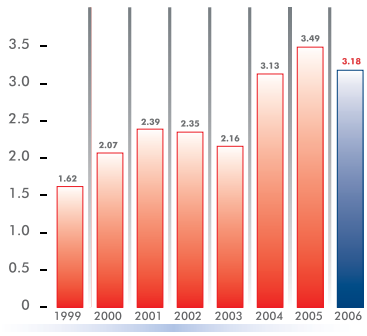

العائد على حقوق المساهمين (%)

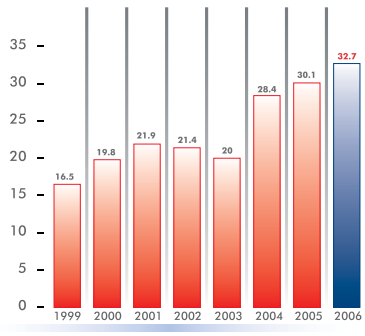

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

التقرير السنوي

2006

"النجاح في الصناعة المصرفية يتطلب توافر عنصرين أساسيين: استراتيجية سليمة وتركيزاً مستمراً، وأعتقد أن هذين الشرطين المتلازمين يشكلان أساس قصة نجاح بنك الخليج".

كلمة رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

حضرات المساهمين الكرام،،

يطيب لي الإعلان عن عام آخر من الأداء الاستثنائي لبنك الخليج، عام واصل فيه بنك الخليج مسار النمو والربحية الذي كان قد بدأه منذ سبع سنوات.

ولعلكم تعرفون أن النجاح في الصناعة المصرفية يتطلب توافر عنصرين أساسيين : استراتيجية سليمة وتركيزاً مستمراً، وأعتقد أن هذين الشرطين المتلازمين يشكلان أساس قصة نجاح بنك الخليج. فنحن عندما بدأنا بتنفيذ برنامج التحول النوعي على مستوى البنك ككل قبل سبع سنوات مضت، كنا مصممين على ممارسة دور ريادي في السوق المصرفية الكويتية.

وبفضل تركيزنا على السوق الكويتية وتوزيعنا لقاعدة عملائنا إلى شرائح مناسبة، تمكن البنك من تحقيق نتائج باهرة. ففي مجال الخدمات المصرفية الفردية، تمكن البنك من بناء قاعدة عملاء مستقرة، وكان رائداً في ابتكار المنتجات والخدمات المصرفية والمالية. أما على صعيد الخدمات المصرفية التجارية، فقد نجحنا في تطوير علاقات متينة مع عملائنا بحيث أصبحنا البنك المفضل لدى الكثير من الشركات في الكويت. وعلى صعيد آخر، حقق البنك عوائد ممتازة للمساهمين، محافظاً في الوقت ذاته على نسبة كفاءة تشغيلية تمثل نموذجاً يحتذى به من قبل البنوك المنافسة.

فقد ارتفع إجمالي صافي الربح السنوي في عام 2006 بمعدل 24% إلى مستوى قياسي بلغ 105,9 مليون دينار كويتي، وقد تأتّى ذلك بفضل النمو القوي للأرباح المحققة في كافة مجموعات العمل المصرفية في البنك. كما سجلت الأصول نمواً قوياً للغاية، حيث سجل مجموع الأصول قفزة واسعة بنسبة 55% ليتجاوز لأول مرة في تاريخ البنك مستوى 4 بليون دينار كويتي.

وتلقى بنك الخليج مجدداً ما يستحقه من ثناء وتقدير على تميزه في عام 2006، حيث منحته مجلة «بانكر ميدل إيست» الشهيرة وللسنة الثانية على التوالي جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الفردية في الشرق الأوسط لعام 2006».

كما أكّد بنك الخليج مجدداً مركزه الريادي في سوق العمل الكويتي، حيث فاز بالمركز الأول في مجال إحلال وتوطين الوظائف على مستوى دول مجلس

التعاون الخليجي، وحصل على «جائزة التميز» الشهيرة المقدمة من مجلس وزراء العمل بدول المجلس، وذلك للسنة الثانية على التوالي. وجاءت هذه الجائزة تقديراً للنجاح البارز لبنك الخليج في تحقيق أعلى نسبة للعاملين الكويتيين على مستوى القطاع الخاص في الكويت ومواصلة استثماراته المكثفة في تطوير مهارات وقدرات العاملين الكويتيين. وبفضل هذه الجهود المميزة، كان بنك الخليج أول شركة كويتية تنال جائزة «ستيفي الدولية» الشهيرة عن «أفضل فريق للموارد البشرية».

ويظل الهدف الدائم لبنك الخليج أن يصبح البنك المحلي المفضل في الكويت، وسعياً نحو تحقيق هذا الهدف سجل البنك خلال عام 2006 تقدماً هاماً في العديد من جوانب العمل الرئيسية التي تغطيها استراتيجية الخدمات المصرفية الفردية المركزة أساساً على العملاء. حيث واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد توسعة شبكة فروع البنك ليبلغ عددها 38 فرعاً مع نهاية عام 2006.

وأصبحت معظم فروع البنك الآن معالم عمرانية بارزة بتصميمها الجديد الذي يجمع بين المعمار العصري المستوحى من التراث الكويتي، والذي يوفر للعملاء تجربة مثيرة تعطي أفضل انطباع عن البنك. كما بادر البنك إلى تعزيز الخدمة الذاتية 7/24 في الفروع الجديدة من خلال تزويد تلك الفروع بأجهزة الإيداع الآلي للمبالغ النقدية والشيكات، معززاً بذلك ما تقدمه هذه الأجهزة من خدمات حالية تشمل الخدمة المصرفية عبر الإنترنت، والسحوبات النقدية، والتواصل مع ممثلي خدمة العملاء في البنك على مدى 24 ساعة في اليوم وعلى مدار أيام السنة، ويظل هذا الإنجاز ميزة تنافسية هامة ينفرد بها بنك الخليج.

ولقد كان من شأن الارتقاء بالنظم الآلية الحالية أن عزز توافر المعلومات للعملاء بما يكفل حصولهم على ما يريدونه من معلومات حول حساباتهم في الوقت الذي يختارونه ومن أي مكان في العالم. وكان بنك الخليج أول بنك في الكويت يبادر إلى طرح خدمات جهاز السحب الآلي بطابع شخصي يناسب العملاء، مستخدماً في ذلك برمجيات تشغيل متقدمة طورتها شركة «أن سي آر»، وبما يُمكِّن جهاز السحب الآلي من توجيه رسائل شخصية إلى عملاء مختارين، كما تسمح للعميل باختيار معاملاته المفضلة بسرعة ويسر لتقليص الوقت الذي يقضيه في استخدام جهاز السحب الآلي.

كما حقق بنك الخليج نمواً مستمراً لحصته من السوق في بيئة مصرفية تتسم بالمنافسة الشديدة على صعيد الخدمات المصرفية الفردية.

فقد واصلت مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد نجاحها في استهداف واستقطاب عدد كبير من العملاء اصحاب الرواتب عبر كافة القنوات التسويقية، وخاصة شبكة الفروع وفريق المبيعات المركزية. وبفضل هذه الجهود، سجل البنك نمواً قوياً في محفظة القروض ومحفظة ودائع العملاء.

واستحدث بنك الخليج من جديد معياراً جديداً للتواصل الفعّال مع العملاء بطرح حملته التسويقية «اربح راتباً مدى الحياة» مكافأة منه للعملاء الجدد الذين يحولون رواتبهم إلى البنك، في حين بادر البنك في شهر سبتمبر من العام إلى إعادة طرح «حساب رد» (Red Account) الموجه إلى طلبة الجامعة والكليات من خلال حملة ترويجية مميزة نجحت في استقطاب المزيد من العملاء. وقام البنك خلال العام أيضاً بإعادة تصميم وطرح برنامج "الخدمات المصرفية المميزة" بما يجعل من خدمة عملاء البنك المميزين تجربة مجزية تلقى منهم الثناء والتقدير.

وكما توضح هذه المبادرات مجتمعة، فإن بنك الخليج ملتزم بتلبية بل وتجاوز تطلعات عملائه، وباستحداث معايير جديدة للخدمة والأداء في الصناعة المصرفية.

وبدورها سجلت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات أداءً ممتازاً في عام 2006، مستندة في ذلك إلى نجاح عملية إعادة تنظيمها إلى قطاعات عمل تواكب تقسيمات قطاعات السوق المحلي. كما واصلت المجموعة تعزيز علاقاتها مع قاعدة عملائها من خلال عرض نطاق أوسع من منتجات وخدمات البنك.

وساهمت مجموعة الخدمات المصرفية للشركات أيضاً في تقدم وازدهار الاقتصاد الكويتي من خلال تمويل عدد من المشاريع الرئيسية في البلاد ومن ضمنها تمويل المقاول الفائز بتنفيذ مشروع «أفنيو مول» ومشروع «البحيرات»، ومشروع إنشاء الكلية الرئيسية للبنات في العارضية، ومشروع مبنى ديوان المحاسبة، والمرحلة الثانية من مشروع طريق الصبية السريع.

ولقد شهد قطاع الأسواق المالية في هذه المجموعة نمواً غير مسبوق، في حين سجل قطاع الشركات التجارية ارتفاعاً كبيراً في حجم ودائع العملاء وزيادة هامة في محفظة هذا القطاع، مع التركيز على التنويع في المخاطر وفي قطاعات السوق المستهدفة. أما قطاع تمويل المشروعات الصغيرة فقد نجح أيضاً في توسيع قاعدة عملائه وفي إقامة علاقات جديدة في عدة قطاعات من ضمنها قطاع النقل والخدمات اللوجستية، وقطاع النفط والغاز، وقطاع السيارات، مع الحرص على مساعدة صغار رجال الأعمال المبادرين في تحقيق أهدافهم.

ومن جهتها حققت مجموعة الأعمال المصرفية الدولية نمواً قوياً في مختلف منتجاتها وخدماتها خلال عام 2006، كما واصلت توسيع حجم أعمالها

في منطقة الشرق الأوسط وفي الأسواق الناشئة، مع دعم الأنشطة الدولية لعملائها العاملين من مقارهم في الكويت. وبفضل إعادة هيكلة محفظة هذه المجموعة في ضوء متطلبات اتفاقية بازل (2)، تمكنت المجموعة من إيجاد مصادر إيرادات متنامية.

أما مجموعة الاستثمار فقد سجلت أداء جيداً على الرغم من تزايد درجة التقلب في أسواق الأسهم الخليجية، محققة عوائد ممتازة على كل من محفظة استثماراتها الخارجية ومحفظة استثماراتها المحلية والخليجية.

وفي عام 2006 عززت مجموعة الخزينة مركزها الريادي في السوق على صعيد التبادل الفوري الآجل للعملات الأجنبية مقابل الدينار الكويتي، مع تحقيق زيادة هامة في ربحية معاملات الصرف الأجنبي. كما نجحت مجموعة الخزينة في إدارة الميزانية العمومية التي تشهد نمواً متسارع الخطى، ولعبت دوراً أساسياً في توسيع قاعدة ودائع العملاء لدى البنك. وبادرت المجموعة خلال العام أيضاً إلى تقديم منتجات التحوط لمخاطر الصرف الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة.

ولقد كان بنك الخليج سباقاً إلى التقيد بمتطلبات الركن الثالث من اتفاقية بازل (2) والمتعلق بموضوع «الإفصاحات» طبقاً لتعليمات بنك الكويت المركزي، حيث تم تقييم الإفصاحات المقدمة من بنك الخليج ضمن هذا الإطار على أنها الأفضل من بين البنوك الكويتية كلها. كما واصلت مجموعة المالية تطوير نظمها وعملياتها الآلية خلال العام، محققة نقلة نوعية في إنتاج التقارير وفي توفير تحليلات متزايدة الأهمية حول السوق وأداء البنك.

ويظل بنك الخليج واحداً من أعلى البنوك تصنيفاً في المنطقة، فهو واحد من سبعة بنوك فقط في منطقة الخليج نالت من وكالة موديز انفستورز سيرفيس تقييماً من مرتبة (Aa3) لمركز ودائع البنك بالعملات الأجنبية للأمد الطويل، إضافة إلى تصنيف ائتماني مرتفع في مرتبة «A» من وكالة فيتش ريتينغز ووكالة كابيتال انتيليجنس، وتقييم قوي في مرتبة «-A» من وكالة ستاندرد أند بورز. وجاءت هذه التقييمات انعكاساً لقوة الأداء المالي للبنك وكفاية قاعدته الرأسمالية والدور الهام الذي يلعبه البنك في الصناعة المصرفية وقطاع الخدمات المالية في الكويت.

وبفضل استراتيجية بنك الخليج القائمة على النمو المتوازن والتركيز القوي على السوق المحلية وعلى خدمة العملاء، حقق البنك مجدداً عوائد ممتازة لمساهمينا الكرام. ويسرني الإعلان أن مجلس إدارة البنك قد أوصى إلى الجمعية العمومية للمساهمين بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 60 فلساً للسهم الواحد، وأسهم منحة بمعدل 15% (أي بواقع 15 سهماً لكل مائة سهم)، ما يمثل عائداً إجمالياً قدره 24% لعام 2006.

ويسرني، نيابة عن مجلس إدارة البنك، أن أتقدم ببالغ الامتنان وعظيم التقدير إلى مقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح على قيادته الحكيمة للبلاد منذ توليه مسند الإمارة في يناير 2006، وإلى سمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ ناصر المحمد الأحمد الجابر الصباح، على توجيهاتهما السديدة.

كما نتوجه بالشكر الجزيل إلى بنك الكويت المركزي والجهات الرسمية الأخرى لما قدموه من دعم متواصل للبنك. ويسرني، نيابة عن مجلس إدارة بنك الخليج، أن أتقدم بخالص الشكر إلى عملائنا الأعزاء لما أبدوه من ولاء دائم للبنك، وإلى مساهمينا الكرام لما قدموه من دعم ورعاية مستمرة، وإلى الإدارة التنفيذية وموظفينا الذين كانت لهم مساهمة قيمة فيما حققه البنك من أداء ممتاز. ونتطلع إلى مشاركتكم مزيداً من النجاحات في السنوات القادمة.

بسام يوسف الغانم

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

استعراض البيانات المالية

التقرير السنوي

2006

استعراض البيانات المالية

استعراض البيانات المالية لعام 2006	14
صافي إيرادات الفوائد	16
إيرادات التشغيل الأخرى	17
مصاريف التشغيل	18
المخصصات	19
تحليل الميزانية العمومية	20
التصنيف الائتماني للبنك	21
إدارة رأس المال والتخصيص	22
إدارة المخاطر	26

استعراض البيانات المالية لعام 2006

ملخص الأداء المالي

(بملايين الدنانير الكويتية)	2006	2005
صافي إيرادات الفوائد	**108.54**	81.54
إيرادات تشغيلية أخرى	**45.64**	51.61
إيرادات التشغيل	**154.18**	133.15
مصاريف التشغيل	**(28.98)**	(24.10)
ربح التشغيل قبل المخصصات	**125.20**	109.05
المخصصات	**(15.40)**	(20.73)
ربح التشغيل	**109.80**	88.32
مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	**(0.11)**	(0.11)
حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي / ضريبة دعم العمالة الوطنية	**(3.81)**	(2.84)
صافي الربح	**105.88**	85.37

سجل بنك الخليج سنة أخرى من النتائج القياسية في عام 2006 ليعزز مجدداً مستوى الربحية المرتفع الذي عكسته النتائج القياسية المحققة في عام 2005. ويأتي الأداء في عام 2006 مُتَوّجاً سبع سنوات متتالية من النمو في الربح بلا انقطاع منذ تغير هيكل ملكية البنك في عام 1999. فربح التشغيل، وصافي الربح، ونسبة العائد على حقوق المساهمين، والكفاءة التشغيلية والربحية بلغت كلها في عام 2006 أعلى معدلات لها في تاريخ البنك، وبذلك حقق البنك كل الأهداف الرئيسية التي سعت إليها خطة العمل لعام 2006.

فصافي الربح القياسي البالغ 105.88 مليون د.ك. (366.19 مليون دولار أمريكي) يمثل زيادة بمبلغ 20.51 مليون د.ك أو بنسبة 24% مقارنة بمستواه في عام 2005. أما ربح التشغيل قبل المخصصات فقد حقق نمواً بمبلغ 16.15 مليون د.ك. (أي بنسبة 15%) ليصل إلى 125.20 مليون د.ك، ويعكس بذلك نمواً قوياً في الإيرادات الأساسية من مختلف أنشطة الأعمال.

وازداد صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 27.00 مليون د.ك. (أو 33%) نتيجة للنمو القوي بنسبة (55%) في محفظة قروض الشركات ونسبة (29%) في محفظة قروض التجزئة للأفراد.

وسجلت إيرادات التشغيل الأخرى انخفاضاً بمبلغ 5.97 مليون د.ك. (12%)، نتيجة انخفاض إيرادات بيع استثمارات وانخفاض إيرادات التأمين في عام 2006. غير أن الإيرادات التشغيلية الأخرى (باستثناء إيرادات بيع استثمارات وإيرادات توزيع الأرباح النقدية للأسهم) قد ارتفعت بمقدار 1.71 مليون د.ك (أي بنسبة 6%). كما سجلت إيرادات رسوم خطابات الاعتماد وخطابات الضمان نمواً قوياً بنسبة 14% و 27% على التوالي، في حين ارتفعت أرباح المتاجرة بالعملات الأجنبية بنسبة 13%.

وازدادت مصاريف التشغيل بمبلغ 4.88 مليون د.ك. (أي بنسبة 20%) نتيجة زيادة استثمارات البنك في الفروع والموارد البشرية والنظم الآلية. حيث ارتفعت تكاليف الموظفين بمبلغ 4.17 مليون د.ك. (أي بنسبة 30%)، في حين ازدادت التكاليف الأخرى بمبلغ 0.72 مليون د.ك. (أي بنسبة 7%)، ويواصل البنك الحفاظ على أفضل نسبة للتكاليف إلى الإيرادات على مستوى الصناعة المصرفية، حيث ظلت هذه النسبة عند مستوى 18.8%، لأن نمو التكاليف قد قابله جزئياً نمو بنسبة 16% في إيرادات التشغيل. وقد انخفضت نسبة التكاليف إلى الإيرادات لدى بنك الخليج إلى حوالي النصف تقريباً منذ عام 1999 نتيجة للتحسن الجوهري في الإنتاجية والإجراءات المتخذة لتعزيز أداء المبيعات، وفاق نمو الإيرادات على الدوام نمو مصاريف التشغيل رغم أن البنك قد استثمر مبالغ كبيرة في توسيع نطاق أنشطته وشبكة فروعه على مدى السنوات السبع الماضية.

أما المحمل على المخصصات والبالغ 15.40 مليون د.ك. فكان أقل بمبلغ 5.33 مليون د.ك. (26%) من نظيره لعام 2005. وجاءت المخصصات المحددة أقل بمبلغ 1.20 مليون د.ك. وبلغت 3.25 مليون د.ك، كما انخفضت المخصصات العامة بمبلغ 4.13 مليون د.ك. من مستواها في العام السابق، حيث بلغت 12.15 مليون د.ك في عام 2006. ويقوم البنك بتكوين المخصصات العامة التزاماً منه بالمطلب الرقابي المتحفظ لبنك الكويت المركزي والذي يشترط تكوين مخصص عام بنسبة 2% للتسهيلات المصرفية الممنوحة (سواء كانت تلك التسهيلات مدرجة في الميزانية العمومية أو خارجها).

وأدت هذه النتائج القياسية إلى تحسن جوهري في المؤشرات الأساسية للربحية والعائد على حقوق مساهمي البنك. فقد بلغ كل من العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين 3.18% و 32.7%، على التوالي. وتعتبر هذه العوائد عالية إلى درجة استثنائية بكل المعايير المصرفية الدولية. كما سجلت ربحية السهم ارتفاعاً بنسبة 24% من 92.5 فلس بنهاية عام 2005 إلى 114.5 فلس للسهم الواحد بنهاية عام 2006.

صافي إيرادات الفوائد

	2006	2005
صافي إيرادات الفوائد (مليون د.ك.)	108.54	81.54
متوسط الأصول المنتجة للفائدة (مليون د.ك.)	3.247.2	2.380.1
هامش متوسطات صافي الفائدة	%2.86	%3.08
هامش صافي الفائدة (%)	%3.34	%3.43
متوسط سعر الخصم على الدينار الكويتي (%)	%6.12	%5.40

وارتفع صافي إيرادات الفوائد بمبلغ 27.00 مليون د.ك. (33%)، وقد نشأ هذا الإرتفاع بفضل النمو القوي الذي حققته كل من مجموعة الخدمات المصرفية للأفراد ومجموعة الخدمات المصرفية للشركات. فقد ازداد متوسط الإقراض بالتجزئة بنسبة 29% وازداد متوسط حجم ودائع التجزئة بنسبة 14% مع تعزيز البنك لنطاق منتجاته وافتتاح المزيد من الفروع الجديدة ومواصلة زيادة حصته من سوق الأعمال المصرفية بالتجزئة. أما متوسط أرصدة القروض للشركات فقد ازداد بحوالي 55% في حين ازدادت أرصدة ودائع العملاء من الشركات بنسبة 87%.

وسجل متوسط الأصول المنتجة للفائدة إرتفاعاً كبيراً في عام 2006 وبمقدار 867.13 مليون د.ك. (أي بنسبة 36%) إلى 3.25 بليون د.ك. وهذا ما عزز النمو في صافي إيرادات الفوائد بنسبة 33%. وارتفعت خلال العام العوائد على سندات الخزانة/ سندات بنك الكويت المركزي والودائع لآجل لدى بنك الكويت المركزي (سعر الفائدة على الودائع لشهر واحد). لكن الهامش الإجمالي لمتوسطات صافي الفائدة انخفض بمقدار 22 نقطة أساس حيث بلغ 2.86%، وذلك نتيجة زيادة حصة قروض الشركات من محفظة القروض لعام 2006 وارتفاع تكلفة الأموال خلال العام. كما انخفض هامش صافي الفائدة بمقدار 9 نقاط أساس فقط ليصل إلى 3.34% بفضل الميزة الإضافية المتمثلة في ارتفاع أسعار الفائدة على صافي أموال البنك الحرة. وكان بنك الكويت المركزي قد رفع سعر الخصم على الدينار الكويتي في عام 2005 بما يواكب بوجه عام تحركات أسعار الفائدة الأمريكية. ولكن في عام 2006 لم يتبع بنك الكويت المركزي خطى بنك الاحتياط الفيدرالي في زيادة أسعار الفائدة الأمريكية في المرات الثلاث الأولى، أما الزيادة الرابعة في أسعار الفائدة على الأموال الفيدرالية في يونيو 2006 فقد واكبتها زيادة في سعر خصم الدينار الكويتي من 6% إلى 6.25%. ولم تكن هناك خلال العام زيادات لاحقة في سعر الفائدة الأمريكية وبالتالي ظل سعر الخصم للدينار الكويتي عند مستوى 6.25%.

إيرادات التشغيل الأخرى

(بملايين الدنانير)	2006	2005
صافي الرسوم والعمولات	26.08	25.32
إيرادات التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات المالية	6.18	5.45
إيرادات توزيعات نقدية	0.45	1.86
إيرادات أخرى	0.38	0.15
إيرادات بيع إستثمارات في أوراق مالية	12.55	18.83
إجمالي إيرادات التشغيل الأخرى	45.64	51.61

وانخفضت إيرادات التشغيل الأخرى بمبلغ 5.97 مليون د.ك وهو انخفاض يعزى أساساً إلى انخفاض الإيرادات من بيع الأوراق المالية ومن توزيعات الأرباح النقدية مقارنة بعام 2005. أما صافي الرسوم والعمولات فقد ازداد بمبلغ 0.76 مليون د.ك. (أي 3%)، وذلك على الرغم من انخفاض إيرادات التأمين خلال السنة الحالية، مع نمو قوي في حجم الأعمال في مختلف مجالات أنشطة ومنتجات وخدمات البنك. وسجلت إيرادات عمولات خطابات الاعتماد وخطابات الضمان نمواً قوياً بصفة خاصة (بنسبة 14% و 27% على التوالي).

وارتفعت أرباح المتاجرة بالعملات الأجنبية بمبلغ 0.73 مليون د.ك. (13%) لتعكس بذلك زيادة حجم معاملات العملاء.

أما إيرادات التوزيعات النقدية فقد انخفضت في عام 2006 بمبلغ 1.41 مليون د.ك. إلى 0.45 مليون د.ك.، حيث كان البنك قد تلقى في عام 2005 أرباحاً نقدية على الأسهم التي يملكها في بنك البحرين والكويت، لكنه باع هذه الأسهم في نهاية عام 2005، مما أدى إلى انخفاض توزيعات الأرباح النقدية في عام 2006، في حين ارتفعت الإيرادات الأخرى بمبلغ 0.23 مليون د.ك. لتبلغ 0.38 مليون د.ك.

أما إيرادات بيع إستثمارات في أوراق مالية فقد انخفضت بمبلغ 6.28 مليون د.ك. (أي بنسبة 33%) لتصل إلى 12.55 مليون د.ك. وقد نتجت إيرادات عام 2006 في معظمها عن بيع استثمارات رأسمالية. ويواصل البنك تطبيق معايير متشددة لتقييم أداء الإستثمار عند النظر في إمكانية الإستثمار في الأوراق المالية، وذلك تحسباً للتقلبات المحتملة في أسواق الأوراق المالية، وبالتالي يظل التركيز على تحقيق إيرادات أساسية تتصف بالاستمرارية.

مصاريف التشغيل

(بملايين الدنانير)	2006	2005
تكاليف الموظفين	17.91	13.75
إيجارات	1.36	1.20
استهلاك	1.68	1.15
مصاريف أخرى	8.03	8.00
إجمالي مصاريف التشغيل	28.98	24.10
نسبة التكلفة / الإيرادات (%)	%18.8	%18.1
عدد الموظفين بنهاية الفترة	1136	914

وارتفعت مصاريف التشغيل بمبلغ 4.88 مليون د.ك. (أي بنسبة 20%) في عام 2006، فقد ازدادت تكاليف الموظفين بمبلغ 4.17 مليون د.ك. (أي بنسبة 30%)، وهي زيادة ترجع أساساً إلى زيادة مدفوعات برنامج حوافز الأداء وزيادة عدد الموظفين، حيث ازداد عدد الموظفين بنهاية العام بمقدار 222 موظفاً (أي بنسبة 24%) بما يعكس أساساً نمو عدد الموظفين لمساندة النمو في حجم أعمال التجزئة والتوسع في شبكة فروع البنك.

وارتفعت تكاليف الإيجارات بنسبة 13% نتيجة لإفتتاح فرعين جديدين في عام 2006. أما تكاليف الإستهلاك فقد ارتفعت بمبلغ 0.53 مليون د.ك. نتيجة لاستثمار البنك في الفروع والنظم الجديدة تماشياً مع استراتيجة البنك.

وظلت المصاريف الأخرى عند مستواها لعام 2005. فقد ارتفعت تكاليف التسويق بمبلغ 1.44 مليون د.ك، غير أن هذه الزيادة قد قابلها توفير في التكاليف الأخرى (فقد تضمنت البيانات المالية لعام 2005 مخصصات لمطالبتين قضائيتين قائمتين منذ مدة طويلة وتبلغ قيمتهما الإجمالية 2.2 مليون د.ك). وتعكس الزيادة الحادة في تكاليف التسويق التزايد الكبير في الأنشطة التسويقية والترويجية خلال عام 2006، والتي اشتملت على حملات تسويقية لمساندة برامج استقطاب عملاء التجزئة، والأنشطة المتعلقة ببناء وتعزيز الاسم التجاري للبنك.

وبقيت نسبة التكاليف إلى الإيرادات في وضع جيد عند معدل 18.8%، حيث يواصل بنك الخليج الحفاظ على واحدة من أفضل نسب الكفاءة التشغيلية لأي بنك في العالم، بالرغم من النمو المنتظم في التكاليف وبنسبة كبيرة بدفع من النمو في حجم الأعمال. وهذا ما يوضح قدرة البنك على تنمية حجم أعماله وزيادة حصته من السوق بحيث يظل نمو الإيرادات يفوق تكاليف الإستثمار في فروع البنك وموارده البشرية ومنتجاته ونظمه الجديدة.

المخصصات

(بملايين الدنانير)	2006	2005
المخصصات المحددة	3.25	4.45
المخصصات العامة	12.15	16.28
إجمالي المخصصات	15.40	20.73
نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض (%)	%1.62	%2.25
التغطية بالمخصصات المحددة (%)	%55.2	%50.7
التغطية الإجمالية بالمخصصات (%)	%214.6	%197.4

بلغ إجمالي المخصصات المحملة على الإيرادات 15.40 مليون د.ك. ما يمثل انخفاضاً بمبلغ 5.33 مليون د.ك. (26%) مقارنة بعام 2005. فقد انخفضت المخصصات المحددة بمبلغ 1.20 مليون د.ك. (أي بنسبة 27%) لتصل إلى 3.25 مليون د.ك. وعلى الرغم من النمو الكبير في حجم الإقراض الشخصي خلال السنوات الأخيرة، إلا أن المخصصات المحددة لقروض التجزئة قد سجلت زيادة طفيفة فقط خلال العام. أما المخصصات المحددة الأخرى فقد ظلت بنفس مستواها كما في عام 2005، في حين أن المخصصات العامة البالغة 12.15 مليون د.ك. جاءت منخفضة بمبلغ 4.13 مليون د.ك. (25%) مقارنة بعام 2005.

وتظل جودة الأصول في مستواها الجيد بما يعكس استراتيجية الإقراض الحكيمة التي ينتهجها البنك وما يطبقه من سياسات وإجراءات ائتمانية شاملة ومتشددة. وقد ارتفع رصيد القروض غير المنتظمة بمبلغ 4.6 مليون د.ك. (12%) ليصل إلى 42.95 مليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2006، بالرغم من النمو الهام في محفظة القروض. ونتيجة لذلك، انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض من 2.25% في نهاية عام 2005 إلى 1.62% كما في 31 ديسمبر 2006. أما التغطية بالمخصصات المحددة فقد ازدادات من 50.7% من قيمة القروض غير المنتظمة لعام 2005 إلى 55.2% من قيمة تلك القروض كما في 31 ديسمبر 2006، وتحسنت التغطية الإجمالية بالمخصصات (بما فيها المخصصات العامة) من 197.4% إلى 214.6%.

تحليل الميزانية العمومية

بيانات مختارة من الميزانية العمومية (بملايين الدنانير)	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2005
النقد والأموال قصيرة الأجل : أرصدة لدى بنك الكويت المركزي	435.0	125.4
قروض وسلف للبنوك	48.1	63.5
قروض وسلف للعملاء	2.538.3	1.578.6
ودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى	129.9	17.4
استثمارات في أوراق مالية	159.4	105.9
مجموع الموجودات	4.060.0	2.608.2
المستحق للبنوك	229.0	65.8
سندات بسعر فائدة عائم	57.8	58.4
قروض مساندة لرأس المال	86.7	43.8
ودائع من المؤسسات المالية الأخرى	372.5	205.8
ودائع العملاء	2,838.8	1,829.0
حقوق المساهمين	343.5	303.6
النسب المالية الرئيسية (%)		
العائد على متوسط الموجودات	%3.18	%3.49
العائد على متوسط حقوق المساهمين	%32.7	%30.1
نسبة القروض إلى الودائع (80:20)	%78.4	%76.9

ازداد مجموع الأصول بمبلغ 1.45 بليون د.ك. أو بنسبة 56% ليصل إلى 4.06 بليون دينار كويتي (14.05 بليون دولار أمريكي) كما في 31 ديسمبر 2006. ولقد تحقق النمو الكبير في قروض وسلف العملاء (بمقدار 959.7 مليون د.ك أو 61%) بفضل زيادة ودائع العملاء بمبلغ 1,009.8 مليون د.ك (أي بنسبة 55%)، وزيادة الودائع من المؤسسات المالية الأخرى بمبلغ 166.7 مليون د.ك (أي بنسبة 81%) وكان ما نسبته حوالي 62.5% من مجموع الميزانية العمومية موظفاً على شكل قروض وسلف للعملاء كما في 31 ديسمبر 2006، مقارنة بنسبة 60.5% تقريباً كما في 31 ديسمبر 2005.

وارتفعت الأرصدة لدى بنك الكويت المركزي بمبلغ 309.6 مليون دينار كويتي بسبب زيادة متطلبات الودائع نتيجة لنسبة القروض إلى إجمالي الودائع (80:20). وانخفضت القروض والسلف للبنوك بمبلغ 15.4 مليون د.ك. (أو 24%) إلى 48.1 مليون د.ك.

أما القروض والسلف للعملاء فقد ازدادت بمبلغ 960 مليون د.ك. (أي بنسبة 61%)، وهي زيادة موزعة بين مختلف القطاعات. ويعتمد البنك على فرص الإقراض المتزايدة في الكويت، وهي فرص ناشئة عن ازدهار الاقتصاد الكويتي.

ازدادات الودائع لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى بمبلغ 112.5 مليون د.ك، وهو ارتفاع يرجع أساساً إلى متطلبات إدارة الأصول – الخصوم.

وازدادت الاستثمارات في الأوراق المالية بمبلغ 53.5 مليون د.ك (أي بنسبة 51%) بفضل فرص الاستثمار الجديدة في الصناديق. أما أوراق الدين فقد سجلت انخفاضاً طفيفاً بمبلغ 0.3 مليون د.ك لتصل إلى 3 مليون د.ك بنهاية عام 2006. في حين ازدادت المساهمات الرأسمالية بمبلغ 53.8 مليون د.ك (أي بنسبة 52%) مرتفعة من 102.6 مليون د.ك إلى 156.4 مليون د.ك، وازدادات هذه الاستثمارات أيضاً كجزء من إجمالي محفظة الاستثمارات في الأوراق المالية من 96.9% كما في 31 ديسمبر 2005 إلى 98.1% كما في نهاية 2006. وأصبح المزيج الجغرافي لمحفظة الاستثمارات في الأوراق المالية أكثر إتساعاً خلال العام، فقد انخفضت نسبة الأوراق المالية الكويتية من 41.2% من إجمالي المحفظة كما بنهاية عام 2005 إلى 26.0% من إجمالي هذه المحفظة كما بنهاية عام 2006.

وجاءت التحركات في المطلوبات خلال عام 2006 لتعكس نجاح البنك في حشد الودائع لمواكبة متطلبات النسبة الرقابية «80:20» ومساندة مزيد من النمو في محفظة القروض.

وازدادت ودائع العملاء لمواكبة متطلبات النسبة الرقابية «80:20» بمبلغ 1.18 بليون د.ك. (58%) لترتفع من 2.03 بليون د.ك بنهاية عام 2005 إلى 3.21 بليون د.ك كما في 31 ديسمبر 2006. فقد سجلت الودائع من المؤسسات المالية غير المصرفية نمواً بمبلغ 166.7 مليون د.ك (أي بنسبة 81%) لتبلغ 372.5 مليون د.ك وتعكس النمو القوي في الودائع لأجل. فقد ازدادت ودائع العملاء بمبلغ 1.01 بليون د.ك (أي بنسبة 55%) لتبلغ 2.84 بليون د.ك. وقد تركزت الزيادة أساساً في الودائع لأجل التي ارتفعت بمبلغ 1.04 بليون دينار كويتي (أي بنسبة 84%) مع نجاح البنك في زيادة حجم ودائع العملاء لتمويل النمو الكبير في محفظة قروضه ومواكبة متطلبات النسبة الرقابية «80:20».

وازداد حجم التمويل من المصادر الأخرى بمبلغ 205.6 مليون د.ك (أي بنسبة 122%) في عام 2006، وذلك من مستواه البالغ 168 مليون د.ك في عام 2005 إلى 373.6 مليون د.ك بنهاية عام 2006. فقد ازدادات المستحقات للبنوك (وهي في معظمها ودائع لأجل) بمبلغ 163.2 مليون د.ك (أي بنسبة 248%)، مرتفعة من 65.8 مليون د.ك بنهاية عام 2005 إلى 229 مليون د.ك كما في نهاية عام 2006. وازدادت القروض المساندة لرأس المال بمبلغ 42.9 مليون د.ك، وذلك نتيجة الحصول على قرض مساند لرأس المال بمبلغ 150 مليون دولار أمريكي في عام 2006، ويستحق هذا الإصدار في أكتوبر 2016. أما الإصدار الآخر للسندات بسعر فائدة عائم فهو يتكون من سندات لمدة 5 سنوات تم إصدارها في أكتوبر 2003 بقيمة 200 مليون دولار أمريكي. وقد جاء الانخفاض في القيم المعادلة بالدينار الكويتي لهذه السندات بنهاية العام مقارنة بالعام السابق نتيجة للتغير في سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الكويتي في عام 2006.

وارتفعت حقوق المساهمين بمبلغ 39.9 مليون د.ك. (13%) من 303.6 مليون د.ك. إلى 343.5 مليون د.ك. وجاءت الزيادة في حقوق المساهمين أساساً بدفع من النمو في الأرباح المحتفظ بها (بمبلغ 25.4 مليون د.ك) وزيادة الاحتياطي القانوني (بمبلغ 11.00 مليون د.ك.) وزيادة الاحتياطيات الأخرى بمبلغ (9.2 مليون د.ك). والإصدار المقترح لأسهم المنحة (بمبلغ 5.6 مليون د.ك). وقد بلغت الأرباح غير المحققة على الأصول المالية «المتاحة للبيع» 18.9 مليون د.ك. كما في 31 ديسمبر 2006 (مقابل 17.1 مليون د.ك. كما في نهاية عام 2005).

وانخفض العائد على متوسط مجموع الأصول بمقدار 31 نقطة أساس (أي بنسبة 8.9%) من معدله البالغ 3.49% في عام 2005 ليصل إلى 3.18% في عام 2006. وارتفع العائد على متوسط حقوق المساهمين بمقدار 260 نقطة أساس (أي بنسبة 8%) من معدله البالغ 30.1% إلى 32.7%. وتعتبر هذه النسب عالية جداً بالمقارنة مع المعايير الدولية.

وبلغت النسبة الرقابية لإجمالي القروض إلى إجمالي ودائع العملاء «80:20» كما في نهاية 2006 مستوى 78.4% مقارنة بمستواها البالغ 76.9% كما بنهاية عام 2005. ولقد نجح البنك في استيفاء النسبة الرقابية المذكورة وذلك على الرغم من النمو الكبير في محفظة قروضه.

التصنيف الائتماني للبنك

تصنيف مركز البنك بالعملات الأجنبية للأجل الطويل	2006	2005
فيتش ريتينغز	A	A-
موديز انفستورز سيرفس	Aa3	A2
ستاندارد اند بورز	A-	A-
كابيتال انتيليجنس	A	A

ويواصل بنك الخليج الحفاظ على مركزه كثاني أعلى البنوك تصنيفاً في الكويت وكواحد من أعلى البنوك تصنيفاً في منطقة الشرق الأوسط. وهذه التقييمات العالية تعكس القوة المالية للبنك، وإدارة مخاطره بأسلوب حكيم، وجودة أصوله، والنمو القوي المنتظم في ربحيته، وفاعلية استراتيجية العمل التي ينتهجها البنك ووضوح توجهها وتركيزها. وينظر البنك إلى تقييماته الائتمانية العالية كمصدر لميزة إضافية، كما يواصل البنك زيادة حصته من السوق والبناء على مركزه كثاني أكبر بنك تجاري في الكويت، بالرغم من المنافسة المتزايدة في السوق.

إدارة رأس المال والتخصيص

قياس وتخصيص رأس المال

إن بنك الخليج ش.م.ك هو شركة مساهمة كويتية تأسست في الكويت ومسجلة كبنك لدى بنك الكويت المركزي. كما يعتبر البنك بنكا تجاريا كويتيا محليا (وليس لديه مكاتب خارجية). كما لا يوجد للبنك شركات تابعة أو استثمارات هامة في حقوق الأقلية.

يلتزم البنك بالتقيد بتعليمات بنك الكويت المركزي الخاصة بكفاية رأس المال. وتعتبر هذه التعليمات مبنية على أساس المعايير الصادرة من قبل لجنة بازل بخصوص الإشراف المصرفي (لجنة بازل) لبنك التسويات الدولي. وتنص تعليمات بنك التسويات الدولي / بنك الكويت المركزي على أن تحتفظ البنوك بالمعدلات الكافية من رؤوس الأموال الرقابية مقابل الموجودات ذات المخاطر والانكشافات خارج الميزانية العمومية. كما يتم تخصيص رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل ومخاطر السوق المصاحبة للأنشطة التجارية. ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي تلتزم البنوك الكويتية (بما في ذلك بنك الخليج بالاحتفاظ بالحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال 12% (مقارنة بالحد الأدنى المتفق عليه دوليا وهو 8%).

ينقسم رأس مال بنك الخليج إلى شريحتين: الشريحة الأولى وتتضمن رأس المال المدفوع والاحتياطيات (ناقصا أسهم الخزينة) والشريحة الثانية التي تتضمن المديونيات الثانوية ونسبة من احتياطي إعادة تقييم الممتلكات واحتياطي القيمة العادلة والمخصصات العامة. لا يوجد هناك أي شريحة ثالثة في رأس المال (والمخصصة فقط لمقابلة مخاطر السوق) حيث أن مستوى مخاطر السوق بالنسبة للبنك يعتبر منخفضا جداً ومن المتوقع أن يظل كذلك في المستقبل.

تتضمن الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية والموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق. يتم قياس الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر بواسطة سلسلة من وسائل تقييم المخاطر وفقا لطبيعة كل أصل من الموجودات (داخل وخارج الميزانية العمومية) والطرف المقابل مع الأخذ في الاعتبار أية ضمانات إضافية أو كفالات مقبولة. يتم تحديد الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق من خلال الأخذ في الاعتبار المخاطر المتعلقة بالسوق مثال القطع الأجنبي وأسعار الفائدة ومخاطر مركز رأس المال ومخاطر الأطراف المقابلة. كما انه من المطلوب أيضا أن يغطي رأس المال الإنكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل.

التطورات الأخيرة

أصدرت لجنة بازل في يونيو 2004 تعليمات جديدة بخصوص كفاية رأس المال (التحويل الدولي لقياس رأس المال ومعايير رأس المال: إطار عمل معدل) وذلك لتحل محل تعليمات بازل لرؤوس الأموال عام 1988. يتمثل الهدف الأساسي من إطار العمل الجديد لكفاية رأس المال (ويعرف عموما باسم بازل2) إلى تعزيز وتقوية سلامة واستقرار النظام المصرفي الدولي والمحافظة على المطابقة الكافية لضمان عدم كون تعليمات كفاية رأس المال مصدرا لعدم المساواة التنافسي بين البنوك الدولية. ويشكل بازل2 أسلوب أكثر شمولية لمعالجة المخاطر ويهدف إلى نشر عملية التبني الإجراءات الأفضل لإدارة المخاطر من قبل القطاع المصرفي.

يتضمن إطار عمل بازل2 ثلاثة أركان أساسية متساوية الأهمية: الركن الأول (الحد الأدنى من رأس المال المطلوب) والركن الثاني (عملية المراجعة الرقابية) والركن الثالث (نظام السوق).

يشتمل الركن الأول على ثلاثة أساليب (متطورة) لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية مخاطر الائتمان: الأسلوب القياسي وأسلوبين آخرين يعتمدان على التقييم الداخلي. يتضمن الأسلوب القياسي استخدام التقييم الائتماني الخارجي لتحديد عوامل ترجيح المخاطر المطلوب تطبيقها على الأطراف المقابلة التي يتم تقييمها ومجموعات الأطراف المقابلة التي لم يتم تقييمها وذلك ضمن فئات واسعة وتطبيق عوامل ترجيح المخاطر القياسية على هذه الفئات. تسمح الأساليب المبنية على التقييم الداخلي (الأساسية والمتطورة) للبنوك باحتساب رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية بناءا على تقييمها الداخلي.

يتضمن إطار عمل بازل 2 أيضا رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل وهذا يعني مخاطر الخسائر الناتجة عن الإخفاق التشغيلي مثال العملية الداخلية غير المناسبة أو الفاشلة والسلوك الإنساني والأنظمة أو ما ينتج بسبب الأحداث الخارجية. وبالنسبة للمخاطر التشغيلية يتضمن الركن الأول ثلاثة أساليب (متطورة) لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. يتضمن أسلوب المؤشر الأساسي استخدام نسبة بسيطة (15%) من

إجمالي الإيرادات لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل. أما الأسلوب القياسي فيعمل على تقسيم أنشطة البنك إلى ثمانية مجالات عمل واستخدام واحدة من الثلاثة نسب المختلفة (12% أو 15% أو 18%) لإجمالي إيرادات كل قسم من أقسام العمل هذه لتحديد رأس المال المطلوب. أما أسلوب القياس المتطور فيتضمن استخدام إجراءات المخاطر الصادرة عن نظام قياس مخاطر التشغيل الداخلي في البنك لتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل.

إن سلسلة الخيارات التي يتضمنها بازل2 لتحديد رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية ومخاطر التشغيل يسمح للبنوك والمراقبين باختيار الأساليب الأكثر فاعلية لعملياتهم والملائمة لظروف السوق المحلية. وبهذا الخصوص فقد قرر بنك الكويت المركزي بأن البنوك في الكويت ستستخدم مبدئيا الأساليب القياسية لحساب رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل.

يتضمن الركن الثاني ضرورة ممارسة المراجعة الرقابية الفعالة لضمان امتلاك البنوك لهياكل الإدارة والرقابة الشاملة للمخاطر وتطبيقها للقرارات السليمة في تقييم المخاطر الناشئة عن أنشطتها وتخصيصها لرأس المال الكافي لتغطية هذه المخاطر. ويطلب من المراقبين التدخل في وقت مبكر لمنع هبوط رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى اللازم لتغطية المخاطر لدى البنوك.

يعمل الركن الثالث على زيادة قدرة أنظمة السوق على تشجيع الإدارة الجيدة من خلال تعزيز درجة الشفافية في تقارير البنوك. ويتضمن هذا الركن تعريف الحد الأدنى من البيانات المطلوبة لتمكين السوق من فهم أنشطة البنك والمخاطر القائمة في تلك الأنشطة وتقييم فاعلية الأدوات الرقابية الموجودة لدى البنك لإدارة انكشافاته. كما سيعمل هذا الأمر على تمكين السوق من معرفة تلك البنوك التي تدير مخاطرها بشكل جيد.

قام بنك الكويت المركزي بتطبيق جميع هذه الأركان الثلاثة من إطار عمل بازل2 اعتبارا من 31 ديسمبر 2005 (وهذا أشرع بكثير من تطبيق بازل2 في المناطق الأخرى).

هيكل رأس المال

يبين الجدول أدناه تفاصيل مصادر رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005.

(بالمليون دينار كويتي)	**31 ديسمبر 2006**	31 ديسمبر 2005
مكونات رأس المال		
الشريحة (1) من رأس المال		
رأس المال المدفوع	**109.0**	94.8
الاحتياطيات	**142.0**	125.9
الأرباح المحتفظ بها	**94.9**	69.5
ناقصا: أسهم الخزينة	**(33.1)**	(11.4)
إجمالي الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال	**312.8**	278.8
الشريحة (2) من رأس المال	—	—
احتياطي إعادة تقييم الممتلكات (45%)	**5.3**	3.5
احتياطي القيمة العادلة (45%)	**8.5**	7.7
مخصصات عامة (1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية)	**25.2**	19.7
قروض رأس المال المساند	**86.7**	43.8
إجمالي الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال	**125.7**	74.7
إجمالي رأس المال الرقابي المؤهل	**438.5**	353.5

زاد رأس المال الرقابي بمبلغ 85 مليون دينار كويتي (24%) عام 2006 وذلك من 353.5 مليون دينار كويتي إلى 438.5 مليون دينار كويتي. كما زادت الشريحة (1) المؤهلة من رأس المال بمبلغ 34 مليون دينار كويتي (12%) ليبلغ 312.8 مليون دينار كويتي مما يعكس النمو في الاحتياطيات (16.1 مليون دينار كويتي) و الأرباح المحتفظ بها (25.4 مليون دينار كويتي) وارتفاع أسهم الخزينة لدى البنك (21.7 مليون دينار كويتي).

زادت الشريحة (2) المؤهلة من رأس المال بمبلغ 51 مليون دينار كويتي (68%) ليبلغ 125.7 مليون دينار كويتي ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى إدراج جزء من المخصصات العامة والإصدارات الحديثة لقروض رأس المال المساند خلال السنة بمبلغ 150 مليون دينار كويتي. وفقا لبازل2، فقد تم إدراج المخصصات العامة في الشريحة (2) من رأس المال وفقاً للحد الأقصى بنسبة 1.25% من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية وهذا يعني 25.2 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2006 .

تتضمن الشريحة (2) من رأس المال المديونيات الثانوية التي تتكون من ثلاثة قروض رأس مال مساند بالدولار الأمريكي لمدة 10 سنوات والتي تم الحصول عليهما من مؤسسات مالية خارج الكويت: يستحق مبلغ 50 مليون دولار أمريكي منها في يونيو 2014 ويستحق مبلغ 100 مليون دولار أمريكي منها في ديسمبر 2014 ويستحق مبلغ 150 مليون دولار أمريكي منها في أكتوبر 2016. تستحق كافة هذه القروض في تاريخ الاستحقاق مع وجود خيار للسداد المبكر (بموجب موافقة مسبقة من بنك الكويت المركزي). تختلف أسعار الفائدة وتتعلق بالأسعار المعروضة بين البنوك (الليبور).

تتضمن الشريحة (2) من رأس المال أيضا نسبة 45% من احتياطي إعادة تقييم الممتلكات وقد زاد هذا البند بمبلغ 1.8 مليون دينار كويتي في عام 2006. وتشمل الشريحة (2) من رأس المال أيضا نسبة 45% من احتياطي القيمة العادلة لاستثمارات في أوراق مالية متاحة للبيع. كما أن صافي الزيادة البالغة 0.8 مليون دينار كويتي (10%) في هذا البند من الشريحة (2) من رأس المال من 7.7 مليون دينار كويتي إلى 8.5 مليون دينار كويتي.

إدارة رأس المال

تتمثل سياسة بنك الخليج لكفاية رأس المال في الاحتفاظ بقاعدة رأس مال قوية لتدعيم عملية تطوير ونمو الأعمال. ويتم تحديد رأس المال المطلوب حاليا ومستقبليا على أساس توقعات نمو القروض لكل مجموعة من مجموعات العمل والنمو المتوقع في التسهيلات والمتاجرة خارج الميزانية العمومية (وهذا يعني مخاطر السوق) والمصادر المستقبلية واستخدامات الأموال وسياسة توزيع الأرباح المستقبلية في البنك. يتم تخصيص رأس المال إلى أقسام العمل المختلفة ويتم استخدام اختبار التحمل لضمان توافق أهداف البنك الداخلية بخصوص رأس المال مع المخاطر التي يتعرض لها البنك.

يسعى البنك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين مختلف عناصر رأس المال وخاصة الدمج النسبي للشريحة (1) والشريحة (2) من رأس المال. كما يدرك البنك أثار رأس المال المستخدم على عوائد المساهمين ويسعى بناءا على ذلك إلى المحافظة على التوازن الجيد بين المزايا والمرونة التي يوفرها المركز الرأسمالي الجيد والعوائد الجيدة على حقوق المساهمين والتي تتيحها عملية الزيادة. وفي ظل الظروف الحالية يهدف البنك إلى المحافظة على الحد الأدنى من إجمالي نسبة كفاية رأس المال 15% تقريبا والحد الأدنى من نسبة الشريحة 1 والبالغة حوالي 14%.

يبين الجدول التالي الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر ورأس المال المطلوب ونسب رأس المال الرقابي لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005. تم إعداد الأرقام بناءا على الأسلوب القياسي لمخاطر الائتمان / التشغيل في بازل 2 . ويتم بناءا على الأسلوب القياسي تحديد الانكشاف لمخاطر الائتمان لواحدة من المحافظ القياسية الاثنى عشر: النقد – مطالبات على الدول – مطالبات على مؤسسات دولية – مطالبات على هيئات القطاع العام – مطالبات على بنوك التنمية العالمية – مطالبات على البنوك – مطالبات على الشركات – الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية – القروض الإسكانية المؤهلة – إنكشافات قروض متأخرة – موجودات أخرى – الانكشافات للتورق. يتم تخصيص انكشافات بنك الخليج للمخاطر الائتمانية إلى 8 من أصل 12 محفظة قياسية.

(بالمليون دينار كويتي)	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2005
موجودات مرجحة بأوزان المخاطر		
موجودات مرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية	2,013.0	1,579.2
ناقصا: مخصصات عامة فائضة	(43.3)	(36.5)
صافي الانكشاف المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية	1,969.7	1,542.7
موجودات مرجحة بأوزان مخاطر السوق	23.6	11.7
انكشافات مجرحة بأوزان مخاطر التشغيل	140.0	113.7
إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر	2,133.3	1,668.1
رأس المال المطلوب		
مخاطر الائتمان		
مطالبات على دول	0.4	7.0
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	1.1	0.1
مطالبات على البنوك	16.5	13.7
مطالبات على الشركات	123.0	89.7
الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية	54.0	44.5
انكشافات القروض المتأخرة	2.3	2.3
موجودات أخرى	44.3	32.2
رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	241.6	189.5
ناقصا: مخصصات عامة فائضة (12%)	(5.2)	(4.4)
صافي رأس المال المطلوب للمخاطر الائتمانية	236.4	185.1
مخاطر السوق		
مخاطر مركز أسعار الفائدة	1.4	0.1
مخاطر القطع الأجنبي	1.4	1.3
رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق	2.8	1.4
الرأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل	16.8	13.7
إجمالي رأس المال المطلوب	256.0	200.2
نسبة كفاية رأس المال (نسبة مئوية)		
نسبة الشريحة 1	%14.7	%16.7
إجمالي نسبة كفاية رأس المال	%20.6	%21.2

بلغ إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر الائتمانية كما في 31 ديسمبر 2006 مبلغ 2,133 مليون دينار كويتي وتتطلب رأس مال رقابي (12%) من 256 مليون دينار كويتي. وقد كان رأس المال المطلوب أقل من رأس المال المتوفر لدى بنك الخليج بشكل كبير (438.5 مليون دينار كويتي) وبلغت نسب كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى للنسبة الإجمالية 12% المحددة من قبل بنك الكويت المركزي. كما أن إجمالي نسبة كفاية رأس المال 23.2% بتاريخ 31 ديسمبر 2006 ونسبة الشريحة (1) 14.7% تعزز وتدعم مركز البنك الرأسمالي لمساندة التوسع المستمر في أنشطة أعماله عام 2007. كما أن نسب كفاية رأس المال أعلى بشكل ملحوظ من النسب التي تقابلها كما في 31 ديسمبر 2005: نسبة إجمالية 21.2% ونسبة الشريحة (1) 16.7%.

إدارة المخاطر

نظرة عامة على رقابة إدارة المخاطر

تتضمن جميع أنشطة البنك تحليل وتقييم وقبول وإدارة بعض المخاطر. وتتضمن أهم أنواع مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل. تشمل مخاطر السوق مخاطر القطع الأجنبي ومخاطر أسعار الفائدة ومخاطر أسعار الأسهم.

يمتلك بنك الخليج نظاما فعالا لإدارة المخاطر. تعتبر عملية تحديد وإدارة المخاطر أولوية قصوى وجزء لا يتجزأ من عملية تنفيذ أنشطة البنك. صممت سياسات بنك الخليج لإدارة المخاطر لتحديد وتحليل المخاطر ووضع حدود المخاطر والأدوات الرقابية المناسبة ومراقبة المخاطر والحدود الائتمانية. يتم مراجعة سياسات وإجراءات إدارة المخاطر تباعا وتعديلها وتعزيزها عند الضرورة لتعكس التغييرات في الأسواق والمنتجات. تعتمد إدارة المخاطر الفعالة على المسئولية الفردية والنظرة الشاملة. وتقع مسئولية المخاطر على عاتق جميع مستويات الإدارة ابتداء من مجلس الإدارة تنازليا. ويعتبر كل مدير من المدراء مسئولا عن إدارة المخاطر في إدارته ويساعده في ذلك مستشاري المخاطر حيثما كان ذلك مناسبا.

إن القسمين الرئيسيين المسئولين عن إدارة والإشراف على المخاطر في بنك الخليج هما قسم إدارة المخاطر ولجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. كما يلعب كل من قسم التدقيق الداخلي ولجنة التدقيق دورا رئيسيا وخاصة فيما يتعلق بمراقبة والتقيد بالسياسات والإجراءات ومراجعة فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في البنك.

وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن قسم إدارة المخاطر يقدم تقريره مباشرة إلى رئيس المدراء العامين ورئيس المدراء التنفيذيين. يتضمن فريق إدارة المخاطر نخبة من المختصين بالمخاطر الائتمانية ومخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر التشغيل. ويقدم هؤلاء المختصون توجيهات استشارية إلى كافة أقسام البنك والتأكد من أن جميع أنشطة العمل تقع ضمن حدود تحمل المخاطر والاستراتيجيات المسموح بها. كما أن البنك بصدد تشكيل لجنة إدارة مخاطر يرأسها رئيس المدراء العامون ورئيس المدراء التنفيذيين. وستكون هذه اللجنة مسئولة عن مراجعة سياسة إدارة المخاطر في البنك وتقييم بيانات المخاطر للبنك واتخاذ الإجراءات اللازمة والمناسبة لتخفيف المخاطر وإبلاغ مجلس الإدارة عن المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك.

تعتبر لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات مسئولة عن هيكل الموجودات / المطلوبات وهيكل التمويل في بنك الخليج. بناءا على المراجعة الشاملة لظروف الأسواق المالية المحلية والدولية وأسعار الفائدة وتوقعات القطع الأجنبي وتعليمات المخاطر الداخلية في البنك. وتجتمع لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات شهريا لمراقبة ومراجعة جميع نواحي عمليات التسييل الجوهرية للبنك والانكشافات الإستراتيجية المالية الرئيسية والتقيد بالنسب الداخلية والقانونية المطلوبة وإدارة رأس المال (بما في ذلك توزيعات رأس المال الداخلية) وهيكل الموجودات والمطلوبات وإدارة المخاطر الميزانية العمومية وتركز المخاطر وأسعار التحويل وتحويل الأموال الداخلية والرقابة على حدود مخاطر التداول.

مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في مخاطر حدوث الخسائر المالية بسبب إخفاق العميل أو الطرف المقابل في الوفاء بالتزاماته بموجب العقد. وتنشأ هذه المخاطر بشكل رئيسي عن أنشطة الإقراض والتمويل التجاري وعمليات الخزينة. يوجد لدى البنك سياسات وإجراءات شاملة لمراقبة جميع هذه المخاطر. يتم تخفيف مخاطر الائتمان من خلال مراقبة الانكشافات الائتمانية والحد من الصفقات ذات الأطراف المقابلة الفردية والتقييم المستمر للضمانات الإضافية وجودتها والملاءة الائتمانية للأطراف المقابلة. يتم استخدام الحدود الائتمانية للعملاء الأفراد والشرائح الصناعية والتسهيلات الخارجية لتنويع عمليات الإقراض وتفادي أي حالات تركز غير ضرورية. يتم مراقبة الانكشاف الائتماني المتعلق بأنشطة التداول من خلال استخدام الحدود الائتمانية الصارمة للأطراف المقابلة واتفاقيات المقاصة الرئيسية وترتيبات الضمانات الإضافية (حيثما يكون مناسبا) وتحديد فترة الانكشاف.

يوجد لدى البنك أربع لجان ائتمانية: اللجنة الائتمانية التنفيذية واللجنة الفرعية للإدارة واللجنة الائتمانية الاستهلاكية ولجنة التصنيف والمخصصات. قام مجلس الإدارة بإسناد جميع صلاحيات اتخاذ القرارات الائتمانية إلى لجنة الائتمان التنفيذية. تتضمن مسئوليات لجنة الائتمان التنفيذية مراجعة والموافقة على أية تعديلات على السياسات الائتمانية واستراتيجيات المخاطر للبنك وذلك لتقديمها إلى مجلس الإدارة للموافقة النهائية عليها ومراجعة أو الموافقة على أو رفض أو تعديل أو الموافقة بشكل مشروط على الصفقات الائتمانية التي تزيد عن الحدود المسموح بها لدى لجنة الإدارة الفرعية والتقيد بالسياسات الائتمانية للبنك.

يوجد هناك وحدة مستقلة للرقابة الائتمانية والتي تقدم تقريرها إلى رئيس مخاطر الائتمان ونائب المدير العام والرقابة الائتمانية وهي مسئولة عن تقديم الإدارة المركزية الفعالة للمخاطر الائتمانية. وتشمل مسئوليات هذا الفريق: وضع السياسات الائتمانية ومراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات الائتمانية ووضع والاحتفاظ بالسياسات العديدة للانكشافات الائتمانية التي تغطي أكبر جزء من الانكشافات للعملاء الأفراد ومجموعات العملاء وتركزات المخاطر الأخرى وتنفيذ عمليات المراجعة المستقلة والموضوعية لتقييم مخاطر الائتمان لكل من الصفقات الجديدة وعمليات التجديد. ومراقبة الانكشافات للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى ومراقبة الانكشافات الخارجية والانكشافات للشركات المحددة والمحافظة على وتطوير عملية تصنيف تسهيلات بنك الخليج وذلك لتصنيف الانكشافات إلى شرائح مفيدة وتقديم التقارير الدورية إلى الإدارة العليا بخصوص تلك النواحي المتعلقة بتركزات مخاطر العملاء / الصناعة والحدود الائتمانية للدول والانكشافات للصفقات الخارجية والحسابات والمخصصات غير الفعالة.

يوجد لدى البنك معايير تفصيلية للموافقة على التسهيلات الائتمانية لكل من منتجاته الخاصة بالقروض الاستهلاكية. وتختلف معايير التأهيل وفقا لمنتجات القروض المحددة ولكنها تشمل بنود مثل الحد الأدنى لمدة التوظيف والحد الأدنى للعلاقة المصرفية المسبقة مع بنك الخليج. كما يطلب من العملاء أيضا تقديم المراجع الائتمانية من أرباب عملهم والتي تحدد الراتب وطول مدة الخدمة وتعهد من صاحب العمل بدفع رواتبهم مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن نسبة إجمالي سداد المديونية الشهرية من مقدم الطلب إلى نسبة الدخل يجب ألا تزيد عن 50% من دخلهم الشهري.

تجتمع لجنة الائتمان الاستهلاكي دوريا ولديها الصلاحيات للموافقة على أو رفض أو تعديل طلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل العملاء الأفراد إليها وذلك ضمن الصلاحيات المسندة إليها. يعمل قسم ضمان الجودة المركزي المستقل على التأكد من اكتمال ودقة مستندات طلب القرض وإجراء التفتيش والبحث في القائمة السوداء ومراقبة الالتزام بالتعليمات الثابتة والتزامات سداد القرض الأخرى. بالإضافة على ذلك تخضع جميع طلبات العملاء الائتمانية للمراجعة الائتمانية من قبل وكالة شبكة المعلومات الائتمانية وذلك لتقييم الملاءة الائتمانية ومديونية مقدم الطلب.

تتم مراجعة طلبات التسهيلات الائتمانية الخاصة بقروض الشركات والقروض الدورية من قبل اللجنة الفرعية للإدارة وتشمل عادة المعلومات التالية: بيانات العميل وملخص الحدود الائتمانية والمبالغ المستحقة والبحث الائتماني المعد من قبل وحدة الرقابية الائتمانية المستقلة في البنك وتقييم المخاطر والتحليلات الائتمانية وتحليلات ربحية العميل وتحليلات التدفقات النقدية والمالية وتفاصيل الغرض من القرض والضمانات الإضافية ومصادر السداد وتفاصيل الكفلاء (إذا كان ينطبق) والبيانات المالية المدققة و/أو البيانات الشخصية الهامة – حسبما يكون مناسبا.

إن لجنة الإدارة الفرعية مفوضة بالموافقة على أو رفض أو تعديل طلبات التسهيلات الائتمانية المقدمة إليها ضمن الصلاحيات المسندة إليها وتجتمع لجنة الإدارة الفرعية مرتين أسبوعيا. ويتم إحالة الطلبات التي تقع خارج صلاحيات لجنة الإدارة الفرعية إلى لجنة الائتمان التنفيذية التي تعقد اجتماعها أسبوعيا.

يوجد لدى البنك حدود قانونية للإقراض وحدود تعامل مع الدول وحدود تعامل مع قطاعات الأعمال والتي يجب التقيد بها عند الموافقة على الإقراض فيما يتعلق بالطلبات أو المساهمات ذات العلاقة.

تتم مراجعة والموافقة على الحدود الائتمانية لقطاعات الأعمال على أساس سنوي من قبل لجنة الإدارة الفرعية. وتشمل المصطلحات المستخدمة في القطاع ما يلي: النفط الخام والغاز والزراعة وصيد الأسماك والتصنيع والبناء والتجارة والمرافق العمومية (وتشمل المرافق الحكومية) والخدمات الأخرى والخدمات الشخصية وتجار العقار والخدمات المالية. يتم عادة تصنيف الصناعة بناءا على الغرض من القرض و/أو نشاط المقترض. كما تنقسم القروض الشخصية أيضا إلى: أوراق مالية وشراء المنازل والخدمات الشخصية الأخرى (بما في ذلك القروض الشخصية).

يوجد لدى البنك سياسة ائتمان تفصيلية تبين سياسته بخصوص الانكشافات للمخاطر الائتمانية للدول وتقييم ورقابة مخاطر تسهيلات الائتمان الخارجية. ويستخدم البنك نظام التصنيف وذلك للتمييز بين جودة مختلف مخاطر الدول. يوجد هناك خمسة فئات لمخاطر الدول مستخدمة من قبل البنك وتتراوح ما بين دول ذات «مخاطر ضئيلة جدا» (مثال دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD والدول الحاصلة على تصنيف AAA) والدول ذات "المخاطر العليا" (مثال الدول الحاصلة على تقييم BB/B. تتم الموافقة على الحدود الائتمانية للدول الفردية ومراجعاتها دوريا من قبل لجنة الائتمان التنفيذية. وتكون هذه الموافقة مبنية على أساس تحليلات الدولة وتقييم متطلبات الأعمال التي يقوم بها قسم الخدمات المصرفية الدولية في البنك وتوصيات لجنة الإدارة الفرعية.

يقوم قسم الخدمات المصرفية الدولية بمراجعة الحدود الائتمانية الخارجية للبنك ومعدلات الانكشاف للمخاطر كل ستة أشهر على الأقل. وتركز عملية المراجعة على الانتشار الكلي لمخاطر التعاملات الخارجية وتقديم التوصيات لتعديل حدود مخاطر الدول الفردية عند اللزوم.

مخاطر السوق

تتمثل مخاطر السوق في أن التحركات في أسعار السوق بما في ذلك أسعار القطع الأجنبي وأسعار الفائدة والتسهيلات الائتمانية وأسعار الأسهم والسلع قد تؤدي إلى تخفيض إيرادات البنك أو قيمة محفظته الاستثمارية. يتعرض بنك الخليج لمخاطر السوق من خلال أنشطة المتاجرة التي يتم القيام بها لصالح العملاء أو البنك. تقوم مجموعة الخزينة بمراقبة ومتابعة انكشاف البنك لمخاطر السوق وذلك لاستخدام تقارير الإدارة اليومية التفصيلية والشاملة. ويتم تحديد مركز وحدود المتاجرة الفردي لكل محفظة على أساس نوع المنتج والمخاطر وذلك لضمان إدارة مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك ضمن التعليمات الرقابية لبنك الكويت المركزي ومعايير مخاطر السوق الموضوعة من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراقبة الاختلافات في أسعار الفائدة وأسعار العملة والسيولة باستمرار من قبل إدارة الخزينة ويتم مراجعتها دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات. وتعتبر درجات الاختلاف المسموح بها من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات ضئيلة جدا.

تتضمن أعمال الخزينة الرئيسية في البنك صفقات القطع الأجنبي نيابة عن العملاء من الشركات. ويتم تعهد جميع صفقات العملاء على أساس المساندة بشكل محدد. كما تقوم إدارة الخزينة بتعهد كمية محددة من صفقات تداول القطع الأجنبي الخاصة بالبنك وغالبا ما تتضمن عملات مجموعة السبعة بشكل رئيسي وأيضا بالعملات الإقليمية وبعض العملات الأخرى. وتعتبر المخاطر هنا محدودة حيث أن مراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر ضئيلة ويتم تنفيذها بالتقيد الصريح بحدود مراكز العملة المفتوحة المحددة من قبل بنك الكويت المركزي . تتم رقابة مخاطر القطع الأجنبي من خلال الحدود النهارية والليلية يوميا ووفقا للعملة لكل متداول. كما يتم أيضا تحديد الحد الأعلى لكل تداول بالنسبة للصفقات الفردية في كل عملة ولكل متداول. يتم تعهد صفقات القطع الأجنبي ومشتقات أسعار الفائدة لمراجحة انكشافات البنك لمخاطر السوق . لا يقوم البنك بتداول الإيرادات الثابتة أو حقوق المساهمين.

تقتصر عمليات تداول أسعار الفائدة على الوفاء بمتطلبات التمويل لموجودات العملة الأجنبية المحلية والدولية للبنك واستثمار أية فوائض. وكسياسة عامة فإن هذه المراكز لا تتضمن أية مخاطر أسعار عملة هامة . يتم القيام بصفقات معتدلة في أنشطة المتاجرة في أسواق المال والعملات الأجنبية والمحلية بين البنوك. وتعتبر مخاطر الفروقات ضئيلة جدا وتخضع مرة أخرى لتعليمات بنك الكويت المركزي الصارمة.

يستخدم البنك سلسلة محددة من المشتقات والأدوات مثال العقود المستقبلية وصفقات المبادلة (SWAP) وعقود الخيارات وذلك لغرض ترجيح مراكزه الخاصة وترجيح صفقات العملاء. ويعمل البنك بناء على التعليمات المحددة من قبل بنك الكويت المركزي عند إبرام أية صفقات متعلقة بالمشتقات ويتم تعهد خيارات القطع الأجنبي على أساس المساندة. كما تحتفظ مجموعة الخزينة أيضا بمحفظة من سندات الخزينة للحكومة الكويتية والصكوك وسندات بنك الكويت المركزي وذلك للوفاء بالسيولة القانونية المطلوبة من قبل بنك الكويت المركزي وإدارة السيولة الفائضة في العملة المحلية.

يعتبر الدينار الكويتي العملة المستخدمة في البنك . ويتم إظهار جميع موجودات ومطلوبات البنك تقريبا إما بالدينار الكويتي أو الدولار الأمريكي ويتم تمويلها بنفس العملة. ونتيجة لذلك فإن الانكشاف لمخاطر تبادل العملات ومخاطر العملات الأجنبية يعتبر محدودا. كما أن إدارة مخاطر العملة تقتصر على بعض مراكز التداول الخاصة. تعتبر معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ويتم إعادة تسعيرها فورا وذلك لتخفيف مخاطر أسعار الفائدة.

مخاطر السيولة

تنشأ مخاطر السيولة في أنشطة التمويل العام التي يقوم بها البنك. وعلى سبيل المثال فقد لا يتمكن البنك من تمويل محفظة موجوداته في تواريخ الاستحقاق المناسبة وبالأسعار المناسبة أو قد يجد نفسه غير قادر على تسييل مركزه في الوقت المناسب وبالسعر المناسب. ووفقا لتوجيهات لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات تقوم إدارة الخزينة بإدارة عمليات السيولة والتمويل لبنك الخليج لضمان توفر التمويل الكافي للوفاء بمتطلبات التمويل النقدي للبنك وأية احتياجات أخرى غير متوقعة . ويحتفظ البنك دائما بما يعتبره مناسبا من مستويات السيولة وذلك لتلبية أية عمليات سحب ودائع وسداد القروض وتمويل القروض الجديدة في أصعب الظروف.

تتضمن عملية إدارة السيولة والتمويل: إصدار التدفقات النقدية بالعملات الرئيسية ومراقبة نسب تسييل الميزانية العمومية مقابل المتطلبات الداخلية والرقابية والاحتفاظ بسلسلة متنوعة من مصادر التمويل مع وسائل المساندة المناسبة ومراقبة تركز المودعين لتفادي أي اعتماد غير ضروري على المودعين الأفراد والاحتفاظ بقاعدة تمويل متنوعة ومستقرة للودائع الاستهلاكية وودائع الشركات. وتحتفظ مجموعة الخزينة بخطط الطوارئ المحتملة للسيولة والتمويل وذلك لمواكبة الصعوبات المحتملة التي قد تنشأ عن الأسواق المحلية آو الإقليمية أو الأحداث الجغرافية.

يتم أيضا تخفيف مخاطر السيولة من خلال التقيد بتعليمات بنك الكويت المركزي المتعلقة بالسيولة وخاصة: حدود فروق سلم الاستحقاق لبعض الفترات الزمنية المحددة: 10% لمدة سبعة أيام أو أقل – 20% لمدة شهر واحد أو أقل – 30% لمدة ثلاثة أشهر أو أقل – 40% لمدة ستة أشهر أو أقل والتقيد أيضا بالتعليمات التي تنص على الاحتفاظ بـ 20% من ودائع العملاء بالدينار الكويتي في سندات الخزينة للحكومة الكويتية وأرصدة الحسابات الجارية/الودائع لدى بنك الكويت المركزي و/أو أية أدوات مالية أخرى صادرة من قبل بنك الكويت المركزي.

مخاطر التشغيل

تتمثل مخاطر التشغيل في الخسارة الناتجة عن أعمال الغش أو الأعمال غير المصرح بها والأخطاء والحذوفات وعدم الكفاءة وتعطل الأنظمة والأحداث الخارجية. تتضمن هذه المخاطر حالات مخاطر التشغيل مثال مشاكل تقنية المعلومات ونقص المعلومات في الهيكل التنظيمي والنقص في الأدوات الرقابية الداخلية والأخطاء الشخصية والغش والتهديدات الخارجية. وتعتبر هذه المخاطر موجودة في جميع الشركات وتغطي سلسلة واسعة من المواضيع. يقوم بنك الخليج بإدارة مخاطر التشغيل من خلال بيئة متكاملة من الأدوات الرقابية حيث يتم توثيق جميع الإجراءات والعمليات وتكون عملية التفويض مستقلة وتتم تسوية ومراقبة جميع الصفقات. ويلتزم المدراء في جميع أقسام البنك بوضع هيكل رقابة داخلي فعال لتخفيف مخاطر التشغيل والتقصير المالي.

تتم إدارة مخاطر التشغيل من خلال قسم إدارة المخاطر وفقا لتوجيهات لجنة بازل وتعليمات بنك الكويت المركزي الصادرة عام 2003 بخصوص الممارسات السليمة لإدارة ورقابة مخاطر التشغيل، بالإضافة إلى تعليمات بنك الكويت المركزي عام 1996 بخصوص «أنظمة الرقابة الداخلية». تقوم إدارة المخاطر بالموافقة على جميع سياسات وإجراءات البنك قبل الحصول على موافقة اللجنة التنفيذية ومجلس الإدارة. ويقوم قسم التدقيق الداخلي بمراقبة التقيد بالسياسات والإجراءات من خلال برنامج مستقل لعمليات المراجعة الدورية مع العلم بأنه يوجد هناك عملية مراجعة شاملة وسنوية لأدوات الرقابة الداخلية والتي يتم القيام بها من قبل مراقب الحسابات الخارجي. تقوم لجنة التدقيق في البنك بمراجعة تقارير قسم التدقيق الداخلي وتقارير مراجعة الأدوات الرقابية ويتم إرسال نسخة من تقرير مراجعة الأدوات الرقابية إلى بنك الكويت المركزي. يتم أخذ عملية تخفيف المخاطر بما في ذلك التأمين بأقل تكلفة ويحتفظ البنك بخطط الطوارئ لتدعيم عمليات البنك في حالة حدوث أية كوارث.

مخاطر أسعار الفائدة (السجلات المصرفية)

يتأثر صافي إيراد الفوائد المستقبلية بتقلبات أسعار الفائدة حيث أن الجزء الأكبر من إدارة البنك لمخاطر السوق في الدفتر المصرفي (مثال – غير المتداول) يتمثل في إدارة حساسية إيرادات الفوائد الخاصة بالبنك تجاه التغيرات في أسعار الفائدة في السوق. يتم استخدام العديد من الإجراءات من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات لمراقبة والحد من مخاطر أسعار الفائدة غير المتداولة وذلك يشمل تحليلات الأوضاع وتحليلات فروقات سعر الفائدة وحدود القيمة السوقية. تقوم إدارة الخزينة بمراقبة الفجوات في أسعار الفائدة للبنك باستخدام برنامج IPS SENDERO لإدارة الموجودات والمطلوبات. تتم مراجعة الأمور المحتملة المتعلقة بالأرباح والخسائر دوريا من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات وذلك لضمان التأكد من أنها تقع ضمن قدرة البنك على تحمل مخاطر أسعار الفائدة.

في الواقع أن تعرض البنك لمخاطر أسعار الفائدة يعتبر محدودا حيث أن معظم موجودات ومطلوبات البنك ذات سعر متغير ومرتبطة بمعامل الخصم من بنك الكويت المركزي أو سعر الفائدة بين البنوك في الكويت (كيبور) أو سعر الفائدة بين البنوك في لندن (ليبور) بالدولار الأمريكي. يتم إعادة تسعير معظم الودائع والقروض في آن واحد مما يجعل من عملية تغطية أسعار الفائدة غير ضرورية.

مخاطر حقوق المساهمين (المحفظة المصرفية)

تعتبر مجموعة الاستثمارات الإستراتيجية مسئولة عن إدارة محفظة الاستثمارات في أوراق مالية في السجلات المصرفية (مثال: غير المتداولة). ووفقا لمعيار المحاسبة الدولية 39 يتم تصنيف الموجودات تحت عنوان «متاحة للبيع» وهذا يعني أن الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي يمكن بيعها إذا دعت الحاجة إلى توفير السيولة أو حدوث تغيير في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. يتم تحقيق الموجودات مبدئيا بالقيمة العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر غير المحققة والناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الموجودات يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المتراكمة ذات الصلة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر.

تعتبر إستراتيجية تخفيف وإدارة مخاطر الأسهم في السجلات المصرفية متنوعة. ويتم وضع الحدود للانكشافات لمخاطر فئات الموجودات الفردية والانكشافات الجغرافية السياسية. ويتمثل الهدف الكلي هنا في تخفيف المخاطر الاقتصادية والسياسية وتقليل علاقة المحفظة بتقلبات السوق من قبل الاحتفاظ بمعظم الاستثمارات في فئات الموجودات التي لا تتأثر كثيرا بالسوق. وبالمثل فقد تم وضع الحدود للانكشاف للشركات الفردية للحد الأقصى الممكن من الاستثمارات المتعلقة برأسمال البنك. كما يقوم بنك الكويت المركزي بوضع الحدود القصوى لإجمالي الاستثمارات لتمثل 50% من رأسمال البنك. إن الاستثمار في السندات الحكومية يقتصر على الدول الحاصلة على تقييم من مرتبة استثمارية.

انكشافات المخاطر الائتمانية

تم تصميم عملية التصنيف الداخلية في بنك الخليج للتسهيلات الائتمانية لتبين الانكشافات التي تحتاج إلى تركيز الإدارة بناء على احتمالات التقصير والخسائر المحتملة. ووفقا لإطار عمل التصنيف الحالي يتم استخدام أسلوب موحد لتحديد مخاطر الائتمان وذلك لتصنيف التسهيلات الائتمانية لواحد من أصل عشر تقييمات للمخاطر: تقييمات مخاطر عالية الجودة1(حكومات دول الخليج/ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD) إلى 3 (جودة ائتمانية جيدة أو مكفول من البنك) تقييمات مخاطر ذات جودة متوسطة 4 إلى 6 تقييمات مخاطر للمراقبة 7 – وتقييمات مخاطر منخفضة الجودة 8 إلى 10 (حسابات مصنفة ومخاطر غير مقبولة) . يركز أسلوب تقييم المخاطر على عوامل مثال : مقاييس ومعدلات الأداء المالي الرئيسية وجودة المعلومات المتاحة (البيانات المالية المدققة وخطط العمل والنتائج المالية ...الخ) وجودة وهيكل وأسلوب فريق إدارة المقترض وهيكل التسهيلات ودرجة/جودة غطاء الضمانات أو عناصر تخفيف مخاطر الائتمان الأخرى.

يقوم البنك بتصنيف قائمة المراقبة والحسابات المصنفة التي تم تصنيف مخاطرها من 7 إلى 10 باستخدام سياسة التصنيف التالية:

قائمة المراقبة (تقييم المخاطر 7) : في الحالات التي يتم تصنيف القروض فيها على أنها خاضعة للمراقبة فإن ذلك يعني أنه لا يوجد هناك خسارة متوقعة للمبلغ الأصلي أو الفائدة في الوقت الحاضر. ويتم تقييم المشكلة الائتمانية على أنها غير جدية ولكنها تتطلب المراقبة والمتابعة. تتضمن المشاكل المحتملة ما يلي: انخفاض المبيعات أو الربحية والتغيرات في الإدارة وتراجع الصناعة أو التصريحات الصحفية العكسية أو مخالفة شروط القرض أو التجاوزات المستمرة.

دون المستوى (تقييم المخاطر 8): إن القروض المصنفة أقل من المعدل تشكل مشاكل ائتمانية جدية والتي يفيد البنك بأنه يمكن حلها خلال مدة زمنية معقولة. وقد تكون الفائدة والمبلغ الأصلي في تلك القروض أو لا تكون جارية . كما أن القروض التي تكون الدفعات فيها متأخرة لفترة تتراوح ما بين 91 إلى 180 يوم فيتم تصنيفها تلقائيا على أنها أقل من المعدل.

مشكوك فيها (تقييم المخاطر 9): إن القروض المصنفة على أنها مشكوك فيها تشير إلى أن المقترض يمر بأوضاع مالية سيئة وأن القروض ستتعرض لخسائر محتملة. كما أن القروض التي تأخر سدادها لمدة ما بين 181 إلى 365 يوم يتم تصنيفها تلقائيا على أنها مشكوك فيها.

قروض معدومة (تقييم المخاطر 10): إن القروض المعدومة هي القروض التي من المتوقع تكبد خسارة كلية بشأنها ويتم وضع مخصصات كاملة لهذه القروض.

يتم تطبيق هذا التصنيف على العلاقة الائتمانية بأكملها وليس فقط على بعض الصفقات أو الحسابات التي تتعرض للمشاكل. ويتم تصنيف القروض المعرضة للمشاكل وفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي ويتم تقديم تقرير ربع سنوي يبين القروض التي يوجد فيها مشاكل.

قام البنك بتطبيق نظام تقييم عالي المستوى للتسهيلات الائتمانية وذلك باستخدام نظام تقييم المخاطر Moody's KMV Risk Advisor . وسيعمل نظام Moody's KMV على تمكين البنك من الانتقال من الأسلوب التقليدي إلى الأسلوب IRB المتطور في ذلك الوقت الذي يسمح فيه بنك الكويت المركزي للبنوك في الكويت بتطبيق أسلوب IRB لتحديد رأس المال الرقابي المطلوب لتغطية المخاطر الائتمانية وفقا للركن الأول من إطار عمل بازل 2 .

تتم مراجعة جودة محفظة القروض وكفاية مخصصات القروض والدفعات المقدمة شهريا من قبل لجنة التصنيف والمخصصات. يتم احتساب رسوم المخصصات الجديدة أو الإفراج عن المخصصات الحالية لكل من التسهيلات الائتمانية غير الفعالة بناء على تصنيف القرض وانكشاف البنك الكلي للعميل (بما في ذلك الالتزامات المحتملة) والقيمة (وقابلية التطبيق) لأي ضمان. ويتم أخذ نوعين من المخصصات في الاعتبار: خاصة وعامة. تمثل المخصصات المحددة عملية حصر الخسائر الفعلية والقائمة من الحسابات الفردية. أما المخصصات العامة فتزيد عن المخصصات المحددة وتغطي القروض التي قد يتم إضعافها في تاريخ الميزانية العمومية والتي لن يتم تصنيفها كذلك حتى تاريخ محدد في المستقبل. وتنعكس رسوم مخصصات الانخفاض في بيان الدخل الخاص بالبنك . إن أي زيادة في هذه المخصصات سيكون لها أثر تقليل أرباح بنك الخليج بمبلغ مقابل (في حين أن أي انخفاض في المخصصات أو الإفراج عن المخصصات سيكون له الأثر الايجابي). يتم استقطاع المخصصات من إجمالي القروض والدفعات المقدمة في الميزانية العمومية . ويتم استبعاد القروض (والمخصصات ذات الصلة) (بالكامل عادة) عندما لا يكون هناك أي احتمالات واقعية لاسترداد المبالغ المستحقة.

يتم إعداد البيانات المالية الخاصة بالبنك وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية وحسبما هو مطبق من قبل دولة الكويت لمؤسسات الخدمات المالية الخاضعة ببنك الكويت المركزي. وتتطلب هذه التعليمات تبني جميع تعليمات معايير التقارير المالية الدولية باستثناء معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلق بمخصصات الانخفاض الكلية في التسهيلات الائتمانية. إن سياسة البنك لاحتساب مخصصات الانخفاض المحددة مطابقة من جميع النواحي لتعليمات

بنك الكويت المركزي بخصوص المخصصات المحددة. وفيما يلي تصنيف القروض غير الفعالة (تقييم المخاطر 8-10):

الفئة	التأخير (بالأيام)	المخصص المحدد
أقل من المعدل	91 - 180	%20
مشكوك فيها	181 - 365	%50
معدومة	>1 سنة	%100

كما يتقيد البنك بمعيار المحاسبة الدولي 39 ويقوم بتقديم الاحتياجات لمخصصات انخفاض التسهيلات الائتمانية الخاصة عن طريق احتساب صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة لكل قرض. ويتم احتساب المخصصات المحددة على صافي المبلغ المستحق بعد استقطاع القيمة السوقية الحالية لأية ضمانات مقبولة.

تم استبدال متطلبات معيار المحاسبة الدولي 39 المتعلقة بالمخصصات العامة بتعليمات بنك الكويت المركزي التي تنص على احتساب مخصص عام 2% كحد أدنى على جميع التسهيلات الائتمانية المقدمة إلى العملاء ويستثنى منها بعض الفئات المحظورة من الضمانات التي تنطبق عليها تعليمات بنك الكويت المركزي والتي لا تخضع للمخصصات المحددة. كما أن تقدير المخصصات العامة المطلوبة مبني أيضا على القرار فيما إذا كانت الظروف الاقتصادية والائتمانية الحالية تتضمن بأن المستوى الفعلي الحالي للخسائر القائمة في محفظة القروض الحالية من المحتمل أن تكون أكبر من مبلغ المخصصات الحالية.

يمارس البنك إجراءات رقابية مشددة على محفظة القروض لمنع أية قروض من أن تصبح معدومة بشكل أساسي . وتتم مراقبة محفظة القروض على أساس دوري لضمان الاكتشاف المبكر لأية مشاكل ائتمانية محتملة . ويعتبر مدراء العلاقات مسئولين عن المراقبة اليومية لحساباتهم ولكن وحدة الرقابة الائتمانية المستقلة تقوم أيضا بعمليات المراجعة الائتمانية اللاحقة بعد أن يتم صرف القروض . وتقوم وحدة الرقابة الائتمانية أيضا بتقديم تقارير مراقبة دورية إلى الإدارة العليا بخصوص الأمور التالية : الضمانات الإضافية والتأمين وتفاصيل الضمانات والقيم وتواريخ الانتهاء وحالات نقص المستندات وتحليلات المحفظة الائتمانية بناء على تقييمات المخاطر وأية حالات تقصير من قبل المقترضين حيث يتم فرض المزيد من شروط الموافقة الإضافية على القروض من قبل لجنة الإدارة الفرعية ولجنة الائتمان التنفيذية.

تجتمع لجنة المشاكل الائتمانية شهريا لمتابعة ومراقبة قروض البنك غير الفعالة . ويتم توزيع تقرير تفصيلي يبين جميع القروض المتأخرة التي تزيد عن عشرة أيام (ليس فقط الحسابات المصنفة) إلى رؤساء الأقسام ومسئولي الحسابات على أساس شهري وذلك لمتابعة الأمر فورا. تتم مراجعة هذا التقرير مع مسئولي القروض خلال الاجتماع الشهري للجنة المشاكل الائتمانية لتحديد الإجراءات التصحيحية اللازمة و/أو المخصصات المطلوبة . تقوم لجنة المشاكل الائتمانية بمراجعة وتقييم جودة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنك بشكل مستقل والتأكد من مطابقتها لسياسة البنك الائتمانية وتعليمات بنك الكويت المركزي.

يوجد لدى البنك أيضا وحدة معالجة ائتمانية متخصصة ومستقلة تقدم تقريرها إلى رئيس قسم إدارة المخاطر ونائب المدير العام وقسم الرقابة الائتمانية والمسئول عن تولي القروض غير الفعالة. تقوم وحدة المعالجة بتزويد العملاء بالدعم الإداري والرقابي الشامل لمساعدتهم على تفادي أي حالات تقصير ممكنة وتضمن بذلك استرداد البنك لمديونياته إلى أقصى درجة ممكنة. تقدم وحدة المعالجة تقريرها بخصوص التقدم المحقق بخصوص كل حساب قرض غير فعال إلى لجنة المشاكل الائتمانية على أساس شهري وتقدم تقرير سير عمل شهري عن كل حساب إلى لجنة الإدارة الفرعية. إضافة إلى ذلك تشارك الإدارة القانونية في البنك بشكل كامل في عملية المعالجة واتخاذ الإجراءات القانونية المناسبة عند الضرورة.

يتم خلال 30 يوم من تصنيف الحساب كقرض معقد وضع خطة عمل وتقديمها إلى لجنة الإدارة الفرعية. ويمكن لمدير الحساب المعني خلال مدة الثلاثين يوم مراجعة الضمانات الإضافية والمستندات ووضع إستراتيجية لتحسين جودة المخاطر أو معالجة الائتمان بأقل خسارة للبنك. ويمكن أن يشمل هذا الأمر إعادة هيكلة كاملة أو اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المقترض أو الكفلاء أو طلب المزيد من الضمانات الإضافية. وحالما يقوم مدير الحساب بوضع الإجراءات اللازمة لتخفيف مخاطر البنك يتم تحويل الحسابات المصنفة إلى وحدة معالجة الائتمان.

بالنسبة للحسابات التي تم إعادة جدولتها فإنه يتم الاستمرار في اعتبارها قروض معقدة إلى أن يتم سداد ثلاثة أقساط على الأقل. ووفقا لتعليمات بنك الكويت المركزي فإن المخصصات المعدة مسبقا للقروض المعاد جدولتها لا يتم الإفراج عنها فورا ولكن يتم تخفيضها تدريجيا تواكبا مع برنامج السداد المعاد جدولته. ويحتفظ البنك بمخصص 20% إلى حين سداد القرض المعقد بالكامل.

وفقا لأسلوب بازل 2 القياسي بالنسبة للمخاطر الائتمانية فإن الانكشافات الائتمانية يتم تطبيقها على واحدة من المحافظ القياسية الاثني عشر: البنود النقدية – المطالبات على الدول – المطالبات على الهيئات الدولية – المطالبات على مؤسسات القطاع العام – المطالبات على بنوك التنمية العالمية – المطالبات على البنوك – المطالبات على الشركات – الانكشافات الرقابية الاستهلاكية وقروض الإسكان المؤهلة والانكشافات للقروض المتأخرة والموجودات الأخرى والانكشافات المضمونة. ويكون لكل محفظة قياسية مقياس مخاطر خاص بها وذلك بناء على بعض الخواص القياسية للانكشاف المعني (مثال طبيعة المقترض ووضع السداد) . يتم تطبيق عمليات وزن المخاطر القياسية هذه على كل محفظة وتكون مدعومة أيضا بالتقييمات الائتمانية الخارجية الصادرة عن مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية (حيثما تكون هذه التقييمات متاحة) . ويستخدم البنك التقييمات المحددة من قبل Standard & Poor's و Fitch لهذا الغرض . ويتم استخدام تقييم Mid-Point في تلك الحالات التي يختلف فيها تقييم الطرف المقابل لدى مختلف مؤسسات التقييم الائتماني الخارجية.

يتم تحويل بنود خارج الميزانية وفقا للأسلوب القياسي إلى مبالغ مساوية للانكشاف الائتماني من خلال استخدام عوامل التحويل الائتماني (مثال 20% للالتزامات المحتملة المتعلقة بالتداول مثال خطابات الاعتماد المستندي المضمونة بشحنات البضائع) ويتم بعد ذلك ضرب المبلغ المساوي للائتمان بمعامل ترجيح الخطر المطبق للعميل الأصلي (بنفس الطريقة كما هو الحال بالنسبة للانكشافات ضمن الميزانية العمومية) للوصول إلى مبلغ الترجيح الائتماني للانكشاف. ويتم استخدام وسيلة مختلفة مبنية على أساس تكاليف الاستبدال وعوامل إضافة بالنسبة لعقود المشتقات.

يمكن تخفيف الانكشافات الائتمانية عن طريق استخدام أساليب تخفيف المخاطر الائتمانية المعتمدة (انظر مناقشة " تخفيف المخاطر الائتمانية" أدناه).

فيما يلي جدول يبين ملخص إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية لبنك الخليج (قبل تخفيف المخاطر الائتمانية) عام 2006 و 2005. وتمثل المبالغ غير الممولة (مثال : خارج الميزانية العمومية : إجمالي انكشافات المخاطر الائتمانية قبل تسويات عامل التحويل الائتماني حيث أن المبالغ الإجمالية تعكس المخاطر الائتمانية القصوى للبنك في حالة التقصير من قبل الأطراف المقابلة .

(بالمليون دينار كويتي)	2006	2005
إجمالي الانكشاف في نهاية السنة		
إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان	4,099.2	2,642.1
إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان	1,487.1	1,126.6
مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان في نهاية السنة	5,586.3	3,768.7
معدل إجمالي الانكشاف الكامل السنوي		
إجمالي الانكشاف الممول لمخاطر الائتمان	3,333.1	2,395.8
إجمالي الانكشاف غير الممول لمخاطر الائتمان	1,224.2	949.8
مجموع متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان	4,557.3	3,345.6

زاد مجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان في نهاية السنة بمبلغ 1.82 بليون دينار كويتي (48%) من مبلغ 3.77 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 إلى مبلغ 5.59 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 . وزادت الانكشافات الممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) بمبلغ 1.46 بليون دينار كويتي (55%) من مبلغ 2.64 بليون دينار كويتي إلى 4.10 بليون دينار كويتي. كما زادت الانكشافات غير الممولة (بنود خارج الميزانية) بمبلغ 360.5 مليون دينار كويتي (32%) من 1,126.6 مليون دينار كويتي إلى 1,487.1 مليون دينار كويتي : وزادت الضمانات بمبلغ 152.6 مليون دينار كويتي (24%) وزادت خطابات الاعتماد بمبلغ 207.1 مليون دينار كويتي (57%). وتتضمن الانكشافات غير الممولة الالتزامات المحتملة (2006: 1.41 بليون و2005: 1.04 بليون دينار كويتي) وعمليات المبادلة الائتمانية (2006: مبلغ 77.8 بليون دينار كويتي و2005: مبلغ 83.2 مليون دينار كويتي). ويبين الإيضاح 27 في البيانات المالية تفاصيل الالتزامات المحتملة بين الضمانات وخطابات الاعتماد والالتزامات غير القابلة للإلغاء لمنح التسهيلات الائتمانية.

بلغ متوسط الانكشاف لمخاطر الائتمان عام 2006 مبلغ 4.56 بليون دينار كويتي : انكشافات ممولة 3.33 بليون دينار كويتي وانكشافات غير ممولة 1.23 بليون دينار كويتي. تم احتساب متوسط مبالغ السنة بالكامل باستخدام متوسط 13 نقطة لأرقام نهاية الشهر اعتبارا من 31 ديسمبر 2005 حتى 31 ديسمبر 2006 شامل.

تم فيما يلي بيان التوزيع الجغرافي لمجموع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان والمجزأ وفقا لمحفظة المخاطر الائتمانية القياسية والمقسم بين التسهيلات الممولة وغير الممولة كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005. كما أن التوزيع الجغرافي مبني على أساس الغرض الأساسي من التسهيلات الائتمانية. وقد تم توزيع الانكشاف لمخاطر الائتمان للبنك إلى 8 من أصل 12 محفظة قياسية: النقد – مطالبات على الدول – مطالبات على مؤسسات القطاع العام – مطالبات على البنوك – مطالبات على الشركات – الانكشافات للقروض الاستهلاكية الرقابية – الانكشافات للقروض المتأخرة – الموجودات الأخرى.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	27,350	—	—	—	—	—	27,350
المطالبات على الدول	870,575	47,694	—	—	17,348	—	935,617
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	47,174	—	—	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	67,573	185,786	187,277	15,758	126,138	3,061	585,593
المطالبات على الشركات	2,532,641	282,132	72,233	—	6,144	28,814	2,921,964
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	661,618	231	—	—	33	209	662,091
الانكشافات للقروض المتأخرة	19,985	—	—	—	—	—	19,985
موجودات أخرى	276,957	7,857	940	124	—	100,602	386,480
	4,456,699	570,874	260,450	15,882	149,663	132,686	5,586,254
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%79.7	%10.2	%4.7	%0.3	%2.7	%2.4	%100.0

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	17,348	—	—	—	—	—	17,348
المطالبات على الدول	581,484	—	—	—	43,800	14,600	639,884
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	1,773	—	—	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	65,848	142,616	77,008	21,710	120,990	563	428,735
المطالبات على الشركات	1,580,907	202,450	8,477	18,281	3,009	22,232	1,835,356
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	538,496	—	—	—	—	—	538,496
الانكشافات للقروض المتأخرة	19,655	—	—	—	—	—	19,655
موجودات أخرى	230,336	157	5,497	17,375	13,911	20,113	287,389
	3,034,074	346,996	90,982	57,366	181,710	57,508	3,768,636
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%80.5	%9.2	%2.4	%1.5	%4.9	%1.5	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	27,350	—	—	—	—	—	27,350
المطالبات على الدول	870,575	—	—	—	—	—	870,575
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	47,174	—	—	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	58,155	162,788	165,593	12,490	24,795	—	423,821
المطالبات على الشركات	1,615,146	69,539	14,457	—	240	28,814	1,728,196
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	640,136	28	—	—	33	209	640,406
الانكشافات للقروض المتأخرة	19,240	—	—	—	—	—	19,240
موجودات أخرى	232,895	7,857	940	124	—	100,602	342,418
	3,463,497	287,386	180,990	12,614	25,068	129,625	4,099,180
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%84.5	%7.0	%4.4	%0.3	%0.6	%3.2	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	17,348	—	—	—	—	—	17,348
المطالبات على الدول	581,484	—	—	—	—	—	581,484
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	1,773	—	—	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	56,379	119,156	63,815	18,345	28,056	3	285,754
المطالبات على الشركات	886,719	32,781	1,460	602	2,294	22,232	946,088
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	524,776	—	—	—	—	—	524,776
الانكشافات للقروض المتأخرة	18,829	—	—	—	—	—	18,829
موجودات أخرى	208,977	157	5,497	17,375	13,911	20,113	266,030
	2,294,512	153,867	70,772	36,322	44,261	42,348	2,642,082
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%86.8	%5.8	%2.7	%1.4	%1.7	%1.6	%100.0

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	47,694	—	—	17,348	—	65,042
المطالبات على البنوك	9,418	22,998	21,684	3,268	101,343	3,061	161,772
المطالبات على الشركات	917,495	212,593	57,776	—	5,904	—	1,193,768
انكشافات استهلاكية	21,482	203	—	—	—	—	21,685
انكشافات قروض متأخرة	745	—	—	—	—	—	745
موجودات أخرى	44,062	—	—	—	—	—	44,062
	993,202	283,488	79,460	3,268	124,595	3,061	1,487,074
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%66.8	%19.1	%5.3	%0.2	%8.4	%0.2	%100.0

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	—	—	—	43,800	14,600	58,400
المطالبات على البنوك	9,469	23,460	13,193	3,365	92,934	560	142,981
المطالبات على الشركات	694,188	169,669	7,017	17,679	715	—	889,268
انكشافات استهلاكية	13,720	—	—	—	—	—	13,720
انكشافات قروض متأخرة	826	—	—	—	—	—	826
موجودات أخرى	21,359	—	—	—	—	—	21,359
	739,562	193,129	20,210	21,044	137,449	15,160	1,126,554
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%65.7	%17.1	%1.8	%1.8	%12.2	%1.4	%100.0

يتركز انكشاف البنك للمخاطر الائتمانية في الكويت: 4.46 بليون دينار كويتي (79.7% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2006 مقارنة بمبلغ 3.03 بليون دينار كويتي (80.5% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) كما في 31 ديسمبر 2005 . ظل الانكشاف لمخاطر الائتمان وفقا للمحفظة القياسية كما هو دون تغيير عام 2006 حيث تم تركيزه بشكل رئيسي على المطالبات على الشركات: 52.3% من إجمالي الانكشافات كما في 31 ديسمبر 2006 (2005 : 48.7%) والمطالبات على البنوك: 10.5% من إجمالي الانكشافات كما في 31 ديسمبر 2006 (2005 : 11.4%). إن الانكشاف الهام في الكويت مقابل المطالبات على الدول (870.6 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2006) يعكس امتلاك البنك لسندات خزينة الحكومة الكويتية وسندات بنك الكويت المركزي وأرصدة الحسابات الجارية / الودائع لدى بنك الكويت المركزي.

تم تحليل متوسط إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان لعام 2006 و2005 وفقا للمنطقة الجغرافية ومحفظة الانكشاف لمخاطر الائتمان القياسية وتم تقسيمها إلى انكشافات ممولة وغير ممولة كما هو مبين أدناه:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (متوسط **2006**)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	20,680	—	—	—	—	—	20,680
المطالبات على الدول	677,186	36,862	—	—	17,348	—	731,396
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	19,064	—	—	—	—	19,064
المطالبات على البنوك	84,702	113,419	137,294	9,894	105,116	2,318	452,743
المطالبات على الشركات	2,038,656	256,523	43,275	133	5,028	27,488	2,371,103
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	601,298	97	6	—	1,869	102	603,372
الانكشافات للقروض المتأخرة	29,701	7,247	22	—	—	1,063	38,033
موجودات أخرى	228,819	6,310	701	101	—	84,969	320,900
	3,681,042	439,522	181,298	10,128	129,361	115,940	4,557,291
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%80.8	%9.6	%4.0	%0.2	%2.8	%2.6	%100.0

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان (متوسط 2005)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	17, 278	—	—	—	—	—	17,278
المطالبات على الدول	515,787	—	—	—	33,800	14,600	564,187
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	3,634	—	—	—	—	3,634
المطالبات على البنوك	67,426	100,130	121,676	6,981	113,143	1,635	410,991
المطالبات على الشركات	1,436,252	107,512	25,551	27,162	3,705	8,679	1,608,861
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	457,928	120	834	—	217	—	459,099
الانكشافات للقروض المتأخرة	31,494	3,625	19	—	—	—	35,138
موجودات أخرى	180,483	15,147	4,869	15,874	11,589	18,423	246,385
	2,706,648	230,168	152,949	50,017	162,454	43,337	3,345,573
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%80.9	%6.9	%4.6	%1.5	%4.9	%1.2	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) (متوسط 2006)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	20,680	—	—	—	—	—	20,680
المطالبات على الدول	677,186	—	—	—	—	—	677,186
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	19,064	—	—	—	—	19,064
المطالبات على البنوك	77,508	91,345	119,017	7,398	14,365	2	309,635
المطالبات على الشركات	1,295,049	56,265	3,022	120	629	27,488	1,382,573
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	585,915	29	—	—	1,869	102	587,915
الانكشافات للقروض المتأخرة	28,841	7,247	22	—	—	1,063	37,173
موجودات أخرى	2,891,950	180,258	122,762	7,619	16,863	113,624	3,333,076
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%86.8	%5.4	%3.7	%0.2	%0.5	%3.4	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (بنود داخل الميزانية العمومية) (متوسط 2005)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
النقد	17,278	—	—	—	—	—	17,278
المطالبات على الدول	515,787	—	—	—	—	—	515,787
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	3,202	—	—	—	—	3,202
المطالبات على البنوك	61,527	80,937	102,829	5,010	26,569	1,457	278,329
المطالبات على الشركات	829,399	21,586	12,812	46	2,503	8,679	875,025
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	444,249	30	—	—	217	—	444,496
الانكشافات للقروض المتأخرة	30,546	3,625	19	—	—	—	34,190
موجودات أخرى	161,631	15,147	4,869	15,874	11,589	18,423	227,533
	2,060,417	124,527	120,529	20,930	40,878	28,559	2,395,840
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%86.0	%5.2	%5.0	%0.9	%1.7	%1.2	%100.0

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (بنود خارج الميزانية العمومية) (متوسط 2006)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	36,862	—	—	17,348	—	54,210
المطالبات على البنوك	7,194	22,074	18,277	2,496	90,751	2,316	143,108
المطالبات على الشركات	743,607	200,258	40,253	13	4,399	—	988,530
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	15,383	68	6	—	—	—	15,457
الانكشافات للقروض المتأخرة	860	—	—	—	—	—	860
موجودات أخرى	22,048	2	—	—	—	—	22,050
	789,092	259,264	58,536	2,509	112,498	2,316	1,224,215
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%64.4	%21.2	%4.8	%0.2	%9.2	%0.2	%100.0

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (بنود خارج الميزانية العمومية) (متوسط 2005)

بالألف دينار كويتي	الكويت	دول الشرق الأوسط الأخرى	غرب أوروبا	أمريكا وكندا	آسيا الباسفيك	باقي العالم	إجمالي الانكشاف
البنود النقدية	—	—	—	—	33,800	14,600	48,400
المطالبات على الدول		432	—	—	—	—	432
المطالبات على البنوك	5,899	19,193	18,847	1,971	86,574	178	132,662
المطالبات على الشركات	606,853	85,926	12,739	27,116	1,202	—	733,836
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	13,679	90	834	—	—	—	14,603
الانكشافات للقروض المتأخرة	948	—	—	—	—	—	948
موجودات أخرى	18,852	—	—	—	—	—	18,852
	646,231	105,641	32,420	29,087	121,576	14,778	949,733
نسبة إجمالي الانكشاف حسب المنطقة الجغرافية	%68.0	%11.1	%3.4	%3.1	%12.8	%1.6	%100.0

تبين أرقام متوسط عام 2006 نفس التوزيع لأرقام نهاية السنة. ويتركز انكشاف البنك لمخاطر الائتمان في الكويت: 3.68 بليون دينار كويتي (80.8% من إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان) (2005: 2.71 بليون دينار كويتي – 80.9% من إجمالي الانكشاف) وتتضمن تسهيلات ممولة (داخل الميزانية العمومية بمبلغ 2.89 بليون دينار كويتي (86.8% من إجمالي الانكشاف الممول) وتسهيلات غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) بمبلغ 789.1 مليون دينار كويتي (64.4% من إجمالي الانكشاف غير الممول). وقد تم تركيز مزيج متوسط 2006 بالمحفظة القياسية في المطالبات على الشركات (52.0%) والانكشافات للقروض الاستهلاكية (13.2%) والمطالبات على البنوك (9.93%).

فيما يلي بيان بأقسام الانكشافات لمخاطر الائتمان الخاصة بقطاعات الأعمال وتفاصيله وفقاً لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية والتي تنقسم إلى تسهيلات ممولة وتسهيلات غير ممولة كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006

	نفط خام								
بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
النقد	—	—	—	—	—	—	—	27,350	27,350
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	935,617	935,617
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	47,174	—	—	—	—	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	—	585,593	—	—	—	—	—	—	585,593
المطالبات على الشركات	144,332	380,606	487,738	15,979	822,183	217,205	403,825	450,096	2,921,964
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	615,221	2	13,026	163	10,009	4,736	5,881	13,053	662,091
الانكشافات للقروض المتأخرة	3,640	—	8,234	—	165	627	2,234	5,085	19,985
موجودات أخرى	881	—	10,541	—	18,398	1,494	139,002	216,164	386,480
	764,074	1,013,375	519,539	16,142	850,755	224,062	550,942	1,647,365	5,586,254
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%13.7	%18.1	%9.3	%0.3	%15.2	%4.0	%9.9	%29.5	%100.0

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

	نفط خام								
بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
النقد	—	—	—	—	—	—	—	17,348	17,348
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	639,884	639,884
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	—	—	515	—	—	—	1,258	1,773
المطالبات على البنوك	—	428,735	—	—	—	—	—	—	428,735
المطالبات على الشركات	101,705	130,477	387,987	14,682	484,208	284,415	197,402	234,480	1,835,356
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	514,433	443	6,516	72	6,273	1,180	4,065	5,514	538,496
الانكشافات للقروض المتأخرة	288	4,251	9,693	—	1,211	697	3,144	371	19,655
موجودات أخرى	14,304	5,230	16,514	—	7,378	1,299	73,584	169,080	287,389
	630,730	569,136	420,710	15,269	499,070	287,591	278,195	1,067,935	3,768,636
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%16.7	%15.1	%11.2	%0.4	%13.2	%7.6	%7.4	%28.4	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
النقد	—	—	—	—	—	—	—	27,350	27,350
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	870,575	870,575
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	47,174	—	—	—	—	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	—	423,821	—	—	—	—	—	—	423,821
المطالبات على الشركات	137,764	331,733	245,594	13,769	427,767	81,930	366,229	123,410	1,728,196
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	614,708	2	9,639	133	1,603	2,182	5,682	6,457	640,406
الانكشافات للقروض المتأخرة	3,640	—	8,234	—	85	625	2,164	4,492	19,240
موجودات أخرى	826	—	5,118	—	3,230	1,062	136,427	195,755	342,418
	756,938	802,730	268,585	13,902	432,685	85,799	510,502	1,228,039	4,099,180
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%18.3	%19.6	%6.6	%0.3	%10.6	%2.1	%12.5	%30.0	%100.0

تسهيلات ائتمانية ممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
النقد	—	—	—	—	—	—	—	17,348	17,348
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	581,484	581,484
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	—	—	515	—	—	—	1,258	1,773
المطالبات على البنوك	—	285,754	—	—	—	—	—	—	285,754
المطالبات على الشركات	67,286	105,129	222,478	8,356	218,837	52,343	181,790	89,869	946,088
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	513,101	443	4,317	72	368	637	4,051	1,787	524,776
الانكشافات للقروض المتأخرة	288	4,251	9,692	—	594	697	3,144	163	18,829
موجودات أخرى	9,625	5,029	10,991	—	5,175	863	72,438	161,909	266,030
	590,300	400,606	247,478	8,943	224,974	54,540	261,423	853,818	2,642,082
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%22.3	%15.2	%9.4	%0.3	%8.5	%2.1	%9.9	%32.3	%100.0

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	65,042	65,042
المطالبات على البنوك	—	161,772	—	—	—	—	—	—	161,772
المطالبات على الشركات	6,568	48,873	242,144	2,210	394,416	135,275	37,596	326,686	1,193,768
انكشافات استهلاكية	513	—	3,387	30	8,406	2,554	199	6,596	21,685
انكشافات قروض متأخرة	—	—	—	—	80	2	70	593	745
موجودات أخرى	55	—	5,423	—	15,168	432	2,575	20,409	44,062
	7,136	210,645	250,954	2,240	418,070	138,263	40,440	419,326	1,487,074
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%0.5	%14.2	%16.9	%0.2	%28.1	%9.3	%2.7	%28.1	%100.0

تسهيلات ائتمانية غير ممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	شخصي	مالي	تجاري	نفط خام وغاز	بناء	تصنيع	عقار	أخرى	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	—	—	58,400	58,400
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	142,981	—	—	—	—	—	—	142,981
المطالبات على البنوك	34,419	25,348	165,509	6,326	265,371	232,072	15,612	144,611	889,268
المطالبات على الشركات	1,332	—	2,199	—	5,905	543	14	3,727	13,720
انكشافات استهلاكية	—	—	1	—	617	—	—	208	826
انكشافات قروض متأخرة	4,679	201	5,523	—	2,203	436	1,146	7,171	21,359
موجودات أخرى	40,430	168,530	173,232	6,326	274,096	233,051	16,772	214,117	1,126,554
نسبة إجمالي الانكشاف حسب قطاعات الأعمال	%3.6	%14.9	%15.4	%0.6	%24.3	%20.7	%1.5	%19.0	%100.0

تم توزيع التسهيلات الائتمانية بشكل جيد على مختلف قطاعات الأعمال. زادت التسهيلات الائتمانية الممولة (داخل الميزانية العمومية) بمبلغ 1.46 بليون دينار كويتي (55%) في عام 2006 وذلك من مبلغ 2.64 بليون دينار كويتي إلى 4.09 بليون دينار كويتي. وتشكل القروض الشخصية 18.5% من إجمالي التسهيلات الممولة كما في نهاية 2006 (2005: 22.3%).

الجدول التالي يبين باقي مدة الاستحقاق لإجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان مفصلة وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية ومقسمة بين التسهيلات الممولة وغير الممولة كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005.

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
النقد	27,350	—	—	—	—	—	27,350
المطالبات على الدول	525,062	121,906	51,154	60,194	65,999	111,302	935,617
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	—	—	—	47,174	—	47,174
المطالبات على البنوك	267,192	115,476	41,797	57,634	80,725	22,769	585,593
المطالبات على الشركات	469,080	578,468	677,899	455,105	418,118	323,294	2,921,964
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	34,623	11,470	11,560	17,109	26,885	560,444	662,091
الانكشافات للقروض المتأخرة	8,318	299	347	555	1,114	9,352	19,985
موجودات أخرى	29,784	16,706	11,317	64,910	23,670	240,093	386,480
	1,361,409	844,325	794,074	655,507	663,685	1,267,254	5,586,254
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%24.4	%15.1	%14.2	%11.7	%11.9	%22.7	%100.0

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
النقد	17,348	—	—	—	—	—	17,348
المطالبات على الدول	185,185	59,350	87,955	292,794	—	14,600	639,884
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	515	1,258	—	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	222,963	55,886	23,206	17,293	78,851	30,536	428,735
المطالبات على الشركات	267,426	354,337	535,163	337,303	244,771	96,356	1,835,356
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	20,200	4,642	9,184	9,088	40,602	454,780	538,496
الانكشافات للقروض المتأخرة	13,129	1,115	545	251	1,318	3,297	19,655
موجودات أخرى	42,680	23,672	14,776	50,895	15,557	139,809	287,389
	768,931	499,517	672,087	707,624	381,099	739,378	3,768,636
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%20.4	%13.3	%17.8	%18.8	%10.1	%19.6	%100.0

التسهيلات الائتمانية الممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
النقد	27,350	—	—	—	—	—	27,350
المطالبات على الدول	525,062	121,906	51,154	60,194	65,999	46,260	870,575
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	—	—	—	47,174	—	47,174
المطالبات على البنوك	245,876	83,851	25,712	42,504	18,794	7,084	423,821
المطالبات على الشركات	237,693	307,174	475,407	198,298	247,376	262,248	1,728,196
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	30,934	5,447	8,231	11,661	24,024	560,109	640,406
الانكشافات للقروض المتأخرة	8,074	237	107	356	1,114	9,352	19,240
موجودات أخرى	28,198	11,005	8,695	40,260	14,905	239,355	342,418
	1,103,187	529,620	569,306	353,273	419,386	1,124,408	4,099,180
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%26.9	%12.9	%13.9	%8.6	%10.2	%27.5	%100.0

التسهيلات الائتمانية الممولة (داخل الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
النقد	17,348	—	—	—	—	—	17,348
المطالبات على الدول	185,185	44,750	58,755	292,794	—	—	581,484
المطالبات على مؤسسات القطاع العام	—	515	1,258	—	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	207,831	23,505	14,483	8,760	17,520	13,655	285,754
المطالبات على الشركات	95,876	131,497	344,932	181,936	114,388	77,459	946,088
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	18,086	2,609	5,159	7,192	37,082	454,648	524,776
الانكشافات للقروض المتأخرة	13,105	680	507	44	1,196	3,297	18,829
موجودات أخرى	37,974	20,146	11,702	43,651	13,901	138,656	266,030
	575,405	223,702	436,796	534,377	184,087	687,715	2,642,082
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%21.8	%8.5	%16.5	%20.2	%7.0	%26.0	%100.0

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في **31 ديسمبر 2006**

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	—	—	—	—	65,042	65,042
المطالبات على البنوك	21,316	31,625	16,085	15,130	61,931	15,685	161,772
المطالبات على الشركات	231,387	271,294	202,492	256,807	170,742	61,046	1,193,768
انكشافات استهلاكية	3,689	6,023	3,329	5,448	2,861	335	21,685
انكشافات قروض متأخرة	244	62	240	199	—	—	745
موجودات أخرى	1,586	5,701	2,622	24,650	8,765	738	44,062
	258,222	314,705	224,768	302,234	244,299	142,846	1,487,074
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%17.4	%21.2	%15.1	%20.3	%16.4	%9.6	%100.0

التسهيلات الائتمانية غير الممولة (خارج الميزانية العمومية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	لغاية شهر	3-1 أشهر	6-3 أشهر	12-6 أشهر	3-1 سنة	أكثر من 3 سنوات	إجمالي الانكشاف
المطالبات على الدول	—	14,600	29,200	—	—	14,600	58,400
المطالبات على البنوك	15,132	32,381	8,723	8,533	61,331	16,881	142,981
المطالبات على الشركات	171,550	222,840	190,231	155,367	130,383	18,897	889,268
انكشافات استهلاكية	2,114	2,033	4,025	1,896	3,520	132	13,720
انكشافات قروض متأخرة	24	435	38	207	122	—	826
موجودات أخرى	4,706	3,526	3,074	7,244	1,656	1,153	21,359
	193,526	275,815	235,291	173,247	197,012	51,663	1,126,554
نسبة إجمالي الانكشاف حسب الفترة المتبقية	%17.2	%24.5	%20.9	%15.4	%17.5	%4.5	%100.0

زادت التسهيلات الائتمانية الممولة (داخل الميزانية العمومية) عام 2006 والتي تزيد الفترة المتبقية من عقدها عن ثلاث سنوات من 687.7 مليون دينار كويتي (26% من إجمالي الانكشاف) كما في 31 ديسمبر 2005 إلى 1,124.4 مليون دينار كويتي (27.4% من إجمالي الانكشاف) كما في 31 ديسمبر 2006.

الجدول التالي يبين شرائح قطاعات الأعمال المقسمة إلى قروض منخفضة القيمة (الأجزاء المتأخرة والرصيد المستحق) والمخصصات المتعلقة بها (المحددة والعامة والإجمالي) كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005:

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقا لشرائح قطاعات الأعمال) كما في **31 ديسمبر 2006**

	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات
بالألف دينار كويتي	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	المحددة
قروض شخصية	3,640	12,482	8,842	14,091	22,933	%70.8
مالية	—	6,223	6,223	12,298	18,521	%208.8
تجارية	8,234	8,756	532	8,131	8,663	%4.7
النفط الخام والغاز	—	413	413	261	674	%100
إنشائية	85	2,570	2,485	12,823	15,308	%79.0
تصنيع	625	916	291	6,069	6,360	%31.8
عقارية	2,164	2,476	312	8,973	9,285	%12.6
حكومية	—	1,290	1,290	1,501	2,791	%100.0
أخرى	4,492	7,824	3,332	4,266	7,598	%42.6
الإجمالي	19,240	42,950	23,720	68,413	92,133	%55.2

القروض منخفضة القيمة والمخصصات (وفقا لقطاعات الأعمال) كما في 31 ديسمبر 2005

	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات
بالألف دينار كويتي	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	المحددة
قروض شخصية	288	6,696	4,759	11,342	16,101	%71.1
مالية	4,251	6,291	6,279	10,003	16,282	%99.8
تجارية	10,270	14,026	580	7,872	8,452	%4.1
النفط الخام والغاز	—	417	417	247	664	%100.0
إنشائية	594	2,736	2,703	9,833	12,536	%98.8
تصنيع	119	313	148	5,342	5,490	%47.3
عقارية	3,144	3,548	409	5,158	5,567	%11.5
حكومية	—	1,208	1,208	1,865	3,073	%100.0
أخرى	163	3,130	2,981	4,604	7,585	%95.2
الإجمالي	18,829	38,365	19,484	56,266	75,750	%50.8

يبين الجدول التالي تقسيم المخصصات وفقا لقطاعات الأعمال والاستبعادات في عام 2006

المخصصات والاستبعادات لعام **2006** (وفقا لقطاعات الأعمال)

بالألف دينار كويتي	تكاليف / (الإفراج عن) مخصصات انخفاض القيمة			الديون المشطوبة
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات	
قروض شخصية	3,099	2,749	5,848	67
مالية	(56)	2,295	2,239	
تجارية	(48)	259	211	
النفط الخام والغاز	(4)	14	10	
إنشائية	(218)	2,990	2,772	
تصنيع	143	727	870	
عقارية	(97)	3,815	3,718	
حكومية	82	(364)	(282)	
أخرى	351	(338)	13	
الإجمالي	3,252	12,147	15,399	67

بالألف دينار كويتي	تكاليف / (الإفراج عن) مخصصات انخفاض القيمة			الديون المشطوبة
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات	
قروض شخصية	2,219	7,407	9,626	8,029
مالية	3,469	552	4,021	
تجارية	(3,374)	1,312	(2,062)	288
النفط الخام والغاز	(4)	(351)	(355)	
إنشائية	609	2,679	3,288	
تصنيع	(29)	3,012	2,983	190
عقارية	342	149	491	
حكومية	(207)	584	377	
أخرى	1,429	936	2,365	2,500
الإجمالي	4,454	16,280	20,734	11,007

زادت القروض غير المنتظمة بمبلغ 4.6 مليون دينار كويتي (12%) عام 2006 وذلك من مبلغ 38.4 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2005 إلى 42.95 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006. وزادت القروض الشخصية غير المنتظمة بمبلغ 5.8 مليون دينار كويتي وذلك من 6.7 مليون دينار كويتي كما في نهاية 2005 (17.5% من إجمالي القروض غير المنتظمة) إلى 12.5 مليون دينار كويتي (29.1% من إجمالي القروض غير المنتظمة) كما في 31 ديسمبر 2006. ويعود صافي الانخفاض في القروض غير المنتظمة (الإجمالية والشخصية) بشكل رئيسي كما في 31 ديسمبر 2005 إلى استبعاد مبلغ 11.0 مليون دينار كويتي عام 2005 والذي يتضمن بشكل رئيسي قروض شخصية (8.0 مليون دينار كويتي) وتسهيلات ائتمانية أخرى (2.5 مليون دينار كويتي). زاد غطاء المخصصات المحددة من 50.8% من القروض غير المنتظمة عام 2005 إلى 55.2% من القروض غير المنتظمة كما في 31 ديسمبر 2006 وكان هناك تحسن في إجمالي غطاء المخصصات (بما في ذلك المخصصات العامة) من 197.4% إلى 214.5%.

تضمن إجمالي صافي المخصصات المحملة عام 2006 والبالغة 15.4 مليون دينار كويتي مخصصات محددة بمبلغ 3.3 مليون دينار كويتي ومخصصات عامة بمبلغ 12.1 مليون دينار كويتي. كما أن مخصصات التسهيلات الائتمانية الشخصية تمثل ما يزيد عن 38% من مصروف عام 2006 وتتضمن: مخصصات محددة بمبلغ 3.1 مليون دينار كويتي (وتشكل 95% تقريبا من إجمالي المخصصات المحددة المحمل) ومخصصات عامة بمبلغ 2.7 مليون دينار كويتي (ما يزيد عن 23% من إجمالي المخصصات العامة المحمل). زادت القروض الشخصية بصورة كبيرة خلال السنوات الأخيرة ويعود ذلك إلى نجاح البنك في بناء قاعدة كبيرة من العملاء من خلال التسهيلات الائتمانية الاستهلاكية. وينعكس هذا النمو في التحركات في التسهيلات الائتمانية الشخصية والقروض الشخصية غير المنتظمة والمخصصات للقروض الشخصية (المحددة والعامة).

تنص تعليمات بنك الكويت المركزي على الاحتفاظ بمخصص عام 2% كحد أدنى على جميع التسهيلات الائتمانية ويستثنى منها بعض فئات الضمانات الإضافية والتي لا تخضع للمخصصات المحددة.

فيما يلي التوزيع الجغرافي للقروض غير المنتظمة والمخصصات المتعلقة بها كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005.

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في **31 ديسمبر 2006**

بالألف دينار كويتي	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	المحددة
الكويت	19,240	30,134	10,904	60,961	71,865	%36.2
دول الشرق الأوسط الأخرى	—	11,503	11,503	5,658	17,161	%100.0
غرب أوروبا	—	23	23	1,206	1,229	%100.0
آسيا والباسفيك	—	—	—	103	103	%0.0
باقي دول العالم	—	1,290	1,290	485	1,775	%100.0
الإجمالي	19,240	42,950	23,720	68,413	92,133	%55.2

القروض غير المنتظمة والمخصصات (حسب المنطقة الجغرافية) كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	قروض منخفضة القيمة (قروض غير منتظمة)		مخصصات الميزانية العمومية			غطاء المخصصات
	الجزء المتأخر	الرصيد القائم	محددة	عامة	الإجمالي	المحددة
الكويت	18,829	25,554	6,674	44,539	51,213	%26.1
دول الشرق الأوسط الأخرى	—	11,581	11,581	6,665	18,246	%100.0
غرب أوروبا	—	22	21	1,786	1,807	%95.5
أمريكا وكندا	—	—	—	452	452	—
آسيا والباسفيك	—	—	—	2,392	2,392	—
باقي دول العالم	—	1,208	1,208	432	1,640	%100.0
الإجمالي	18,829	38,365	19,484	56,266	75,750	%50.8

فيما يلي التوزيع الجغرافي للمخصصات والاستبعادات عام 2006

المخصصات والاستبعادات خلال عام **2006** (وفقا للمنطقة الجغرافية)

بالألف دينار كويتي	تحميل / (الإفراج عن) مخصصات القروض غير المنتظمة			الاستبعادات
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات	
الكويت	3,246	16,422	19,668	67
دول الشرق الأوسط الأخرى	(78)	(1,007)	(1,085)	—
غرب أوروبا	2	(580)	(578)	—
أمريكا وكندا	—	(452)	(452)	—
آسيا والباسفيك	—	(2,289)	(2,289)	—
باقي دول العالم	82	53	135	—
الإجمالي	3,252	12,147	15,399	67

المخصصات والاستبعادات خلال عام 2005 (وفقا للمنطقة الجغرافية)

بالألف دينار كويتي	تحميل / (الإفراج عن) مخصصات القروض غير المنتظمة			الاستبعادات
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات	
الكويت	4,526	14,164	18,690	11,007
دول الشرق الأوسط الأخرى	137	2,193	2,330	—
غرب أوروبا	(2)	(1,575)	(1,577)	—
أمريكا وكندا	—	197	197	—
آسيا والباسفيك	—	1,123	1,123	—
باقي دول العالم	(207)	178	(29)	—
الإجمالي	4,454	16,280	20,734	11,007

تركزت القروض غير المنتظمة للبنك (70.2% من الإجمالي كما في 31 ديسمبر 2006) والمخصصات (78% من الإجمالي كما في نهاية 2006) في الكويت مما يعكس التركز الجغرافي للتسهيلات الائتمانية للبنك.

يبين الجدول التالي تحركات المخصصات لانخفاض قيمة القروض بين 31 ديسمبر 2005 و31 ديسمبر 2006.

تحركات المخصصات خلال 2006

بالألف دينار كويتي	مصروفات / (الإفراج عن) مخصصات انخفاض القيمة		
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات
1 يناير 2006			
قروض ممولة (في الميزانية العمومية)	19,469	41,531	61,000
قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية)	15	14,735	14,750
الإجمالي في 1 يناير	19,484	56,266	75,750
تسويات الصرف	4	—	4
الاسترداد	1,039	—	1,039
المبالغ المستبعدة	(67)	—	(67)
مبلغ مقدم لديون ما قبل الغزو ولم يتم شراؤه من قبل البنك المركزي	8	—	8
مصروفات / (الإفراج عن) بيان الدخل			
قروض ممولة (في الميزانية العمومية)	3,257	7,276	10,533
قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية)	(5)	4,871	4,866
إجمالي رسوم بيان الدخل	3,252	12,147	15,399
في 31 ديسمبر 2006	23,720	68,413	92,133

تحركات المخصصات خلال 2005

بالألف دينار كويتي	مصروفات / (الإفراج عن) مخصصات انخفاض القيمة		
	مصروفات محددة	مصروفات عامة	إجمالي المصروفات
1 يناير 2005			
قروض ممولة (في الميزانية العمومية)	25,405	29,961	55,366
قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية)	19	10,025	10,044
الإجمالي في 1 يناير	25,424	39,986	65,410
تسويات الصرف	73	—	73
الاسترداد	122	—	122
المبالغ المستبعدة	(11,007)	—	(11,007)
مبالغ إلى بنك الكويت المركزي	(284)	—	(284)
المحول إلى مخصص الموجودات المباعة	702	—	702
مصروفات / (الإفراج عن) بيان الدخل			
قروض ممولة (في الميزانية العمومية)	4,458	11,570	16,028
قروض غير ممولة (خارج الميزانية العمومية)	(4)	4,710	4,706
إجمالي رسوم بيان الدخل	4,454	16,280	20,734
كما في 31 ديسمبر 2005	19,484	56,266	75,750

يبين الجدول التالي توزيع إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006 والمقسمة وفقا لمحفظة مخاطر الائتمان القياسية:

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
بالألف دينار كويتي	ممولة	غير ممولة	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	عقود القطع الآجلي بعد معامل مخاطر الائتمان	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
النقد	27,350	—	27,350	27,350	—	—	27,350
المطالبات على الدول	870,575	65,042	935,617	870,575	65,042	—	935,617
المطالبات على المؤسسات العامة	47,174	—	47,174	47,174	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	423,821	161,772	585,593	423,821	79,761	2,958	506,540
المطالبات على الشركات	1,728,196	1,193,768	2,921,964	1,728,196	460,000	2,614	2,190,810
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	640,406	21,685	662,091	640,406	8,777	—	649,183
انكشافات القروض المتأخرة	19,240	745	19,985	19,240	373	—	19,613
موجودات أخرى	342,418	44,062	386,480	342,418	28,140	—	370,558
الإجمالي	4,099,180	1,487,074	5,586,254	4,099,180	642,093	5,572	4,746,845

إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

	إجمالي الانكشاف للمخاطر			الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان			
بالألف دينار كويتي	ممولة	غير ممولة	الإجمالي	انكشاف ممول لمخاطر الائتمان	انكشاف غير ممول لمخاطر الائتمان بعد معامل مخاطر الائتمان	عقود القطع الآجلي بعد معامل مخاطر الائتمان	الإجمالي قبل تخفيف مخاطر الائتمان
النقد	17,348	—	17,348	17,348	—	—	17,348
المطالبات على الدول	581,484	58,400	639,884	581,484	58,400	102	639,986
المطالبات على المؤسسات العامة	1,773	—	1,773	1,773	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	285,754	142,981	428,735	285,754	67,963	1,156	354,873
المطالبات على الشركات	946,088	889,268	1,835,356	946,088	358,015	1,662	1,305,765
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	524,776	13,720	538,496	524,776	6,716	—	531,492
انكشافات القروض المتأخرة	18,829	826	19,655	18,829	413	—	19,242
موجودات أخرى	266,030	21,359	287,389	266,030	11,480	—	277,510
الإجمالي	2,642,082	1,126,554	3,768,636	2,642,082	502,987	2,920	3,147,989

بلغ إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان 4.75 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 ويشمل: إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان الممولة بمبلغ 4.10 بليون دينار كويتي وتسهيلات ائتمانية غير ممولة خارج الميزانية العمومية بعد تطبيق الأسلوب القياسي في بازل 2 الخاص بعناصر التحويل الائتماني بمبلغ 642.0 مليون دينار كويتي وعقود القطع الأجنبي بعد تطبيق عناصر التحويل الائتماني بمبلغ 5.6 مليون دينار كويتي.

يبين الجدول التالي الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2006. وقد تم تقسيم الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر إلى انكشافات مصنفة وغير مصنفة.

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في **31 ديسمبر 2006**

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان			الموجودات المرجحة بالمخاطر		
بالألف دينار كويتي	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقيمة	غير مقيمة	الإجمالي
النقد	27,350	—	27,350	—	—	—
المطالبات على الدول	935,617	—	935,617	3,470	—	3,470
المطالبات على المؤسسات العامة	47,174	—	47,174	—	9,435	9,435
المطالبات على البنوك	506,540	54,173	452,367	137,104	—	137,104
المطالبات على الشركات	2,190,810	1,165,462	1,025,348	—	1,025,348	1,025,348
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	649,183	49,466	599,717	—	449,788	449,788
انكشافات القروض المتأخرة	19,613	—	19,613	—	19,526	19,526
موجودات أخرى	370,558	2,222	368,336	—	368,336	368,336
الإجمالي	4,746,845	1,271,323	3,475,522	140,574	1,872,433	2,013,007

الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر كما في 31 ديسمبر 2005

	الانكشاف لمخاطر الائتمان / تخفيف مخاطر الائتمان			الموجودات المرجحة بالمخاطر		
بالألف دينار كويتي	الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	تخفيف مخاطر الائتمان	الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان	مقيمة	غير مقيمة	الإجمالي
النقد	17,348	—	17,348	—	—	—
المطالبات على الدول	639,986	—	639,986	—	58,400	58,400
المطالبات على المؤسسات العامة	1,773	—	1,773	767	—	767
المطالبات على البنوك	354,873	27,795	327,078	114,547	63	114,610
المطالبات على الشركات	1,305,765	558,594	747,171	—	747,171	747,171
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	531,492	37,503	493,989	—	370,492	370,492
انكشافات القروض المتأخرة	19,242	—	19,242	—	19,158	19,158
موجودات أخرى	277,510	8,886	268,624	—	268,624	268,624
الإجمالي	3,147,989	632,778	2,515,211	115,314	1,463,908	1,579,222

تركزت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والبالغة 2.01 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 في المطالبات على الشركات: 1.03 مليون دينار كويتي (50.9% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والانكشافات للقروض الاستهلاكية: 449.8 مليون دينار كويتي (22.3% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر) والمطالبات على البنوك: 137.1 مليون دينار كويتي (6.8% من الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر). لم يتم تقييم التسهيلات الائتمانية وذلك لأن مجموعة ضئيلة جدا من الشركات في الكويت لديها تقييم ائتماني خارجي من ثلاثة مؤسسات تقييم خارجية معتمدة لدى بنك الكويت المركزي Standard & Poor's و Moody's و Fitch. تضمنت الموجودات المرجحة بأوزان المخاطر والمصنفة مبلغ 140.6 مليون دينار كويتي (7.0% من الإجمالي) وتم تركيزها بشكل كبير في المطالبات على البنوك.

تخفيف مخاطر الائتمان

وفقا لأسلوب بازل 2 القياسي بخصوص مخاطر الائتمان فإنه يتم استخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان لإصدار المبلغ المرجح بأوزان المخاطر لانكشاف مخاطر الائتمان وذلك لأغراض كفاية رأس المال. وقد اصدر بنك الكويت المركزي تعليماته إلى البنوك في الكويت لاستخدام الأسلوب الشامل لتخفيف مخاطر الائتمان بحيث يتم تخفيض إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بشكل فعال بالقيمة المحددة للضمان. وقد قام بنك الكويت المركزي بوضع ثلاثة أنواع من أساليب تخفيف مخاطر الائتمان: الضمانات المالية المؤهلة (مثال الودائع النقدية والأسهم المدرجة في بورصة معتمدة) وترتيبات خصم بنود الميزانية العمومية القابلة للتطبيق قانونا للقروض والودائع والضمانات غير المشروطة وغير القابلة للإلغاء.

يقوم بنك الخليج بتوظيف سلسلة من السياسات والإجراءات لتخفيف مخاطر الائتمان. ويسعى البنك للحصول على غطاء الضمانات الإضافية وتحويل عوائد العقود ونماذج الحماية الأخرى لضمان القروض وتخفيف مخاطر الائتمان كلما كان ذلك ممكنا. وتشمل اتفاقيات القروض المبرمة من قبل البنك ترتيبات المعاوضة المطبقة قانوناً بالسنية للقروض والودائع مما يمكن البنك من تجميع مختلف حسابات العميل السابقة لدى بنك الخليج وتحويل الأرصدة الدائنة لتغطية المديونيات المستحقة أو تجميد الأرصدة الدائنة إلى حين قيام العميل بتسوية التزاماته المستحقة إلى البنك.

كما تم في 31 ديسمبر 2006 ضمان ما يقرب 47% (2005: 37%) من التسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى الشركات بواسطة الضمانات الإضافية والتي تتكون بشكل رئيسي مما يلي: الأسهم المدرجة في بورصة الكويت والعقارات (الأراضي والمباني) والودائع الثابتة والأرصدة النقدية لدى بنك الخليج والتي يتم حجزها ورهنها قانونا لصالح البنك والكفالات البنكية المباشرة والصريحة وغير القابلة للإلغاء وغير المشروطة. وفي بعض الحالات يتم الحصول على كفالات شخصية / شركات من الأفراد أو الشركات ذات الملاءة الائتمانية الجيدة للمساعدة على ضمان التسهيلات الائتمانية. كما أن الكفالات الشخصية/ كفالات الشركات والضمانات العقارية لا تشكل أساليب تخفيف مخاطر ائتمان مؤهلة لأغراض كفاية رأس المال بموجب الأسلوب القياسي في بازل 2.

تشمل الإجراءات الائتمانية للبنك الحد الأدنى والمتحفظ من نسب غطاء الضمانات ويساندها نسب أخرى إضافية. عندما تهبط قيمة الضمان الإضافي المحتفظ به بخصوص قرض محدد إلى أدنى من نسبة غطاء الضمان المحددة مبدئيا وإذا وصل إلى النسبة العليا فإن العميل يلتزم بتزويد ضمانات إضافية وذلك لاستعادة نسبة غطاء الضمان المطلوبة. يتم تقييم الضمانات العقارية سنويا من قبل مثمني عقارات مستقلين (ويتم أخذ التقييم الأقل من بين الاثنين) ويتم تقييم الأسهم المدرجة يوميا باستخدام أسعار البورصة المتداولة.

تم تعزيز قدرة البنك على تسييل الضمانات بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة وذلك من خلال تطبيق نظام المحفظة الذي يتم الاحتفاظ بموجبه بالضمان (الأسهم المحلية أو العقارات) من قبل مدير محفظة معتمد مستقل عن البنك. وكجزء من نظام إدارة الضمانات يقوم العميل بتقديم توكيل رسمي يفوض البنك بموجبه بتسييل محفظة الضمانات وفقا لخيار البنك في حالة أي تقصير في دفع القرض المغطى بالضمانات. ويقوم البنك بتشجيع تبني نظام المحفظة وتطبيقه على القروض الجديدة والمجددة ويتم وضع الجزء الأكبر من الضمانات التي يحصل عليها البنك في نظام المحفظة. إن هذا الأمر يعزز ضمان السداد وتسييل البنك للضمانات. يقوم مدراء المحفظة بتقديم تقييمات المحفظة على أساس أسبوعي.

ونتيجة لذلك فقد تحسنت عملية تسييل ضمانات البنك خلال الخمس سنوات الأخيرة. كما زادت نسبة الضمانات المحتفظ بها في المحافظ من 21% عام 2001 (عند تطبيق مبدأ المحفظة) إلى حوالي 55% كما في 31 ديسمبر 2006. كما تحسنت نسبة الضمانات سريعة التسييل (الودائع لأجل والضمانات البنكية والأسهم) بالمثل من 45.9% عام 2000 إلى 76% عام 2006.

إن القروض الاستهلاكية غير مضمونة عادة ولكن يتم تخفيف مخاطر الائتمان عن طريق تطبيق شرط تحويل الراتب والذي يطلب من رب عمل العميل (وعادة ما تكون وزارة حكومية) دفع رواتب العملاء مباشرة إلى حسابهم لدى بنك الخليج. كما أن الضمانات أو الضمانات الإضافية التي تكون عادة على هيئة ودائع عملاء محجوزة لدى بنك الخليج وتحويل مكافأة نهاية الخدمة أو الضمان فيتم الحصول عليها في حالات نادرة عندما يتم منح القروض إلى العملاء دون طلب تحويل الراتب على البنك.

كما هو مبين أعلاه تحت عنوان «الانكشافات لمخاطر الائتمان» فقد بلغ إجمالي انكشاف البنك لمخاطر الائتمان قبل تخفيف مخاطر الائتمان 4.75 بليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006. وقد أدت مخففات مخاطر الائتمان المؤهلة بمبلغ 1.27 مليون دينار كويتي إلى تقليل هذا المبلغ ليصبح إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان بعد تخفيف مخاطر الائتمان 3.48 بليون دينار كويتي. فيما يلي الضمانات المالية المؤهلة والضمانات المؤهلة لتخفيف مخاطر الائتمان لكل محفظة قياسية كما في 31 ديسمبر 2006.

تخفيف مخاطر الائتمان كما في **31 ديسمبر 2006**

بالألف دينار كويتي	إجمالي الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	الضمانات المالية المؤهلة	الضمانات المؤهلة	إجمالي تخفيف المخاطر	إجمالي الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان
النقد	27,350	—	—	—	27,350
المطالبات على الدول	935,617	—	—	—	935,617
المطالبات على المؤسسات العامة	47,174	—	—	—	47,174
المطالبات على البنوك	506,540	54,173	—	54,173	452,367
المطالبات على الشركات	2,190,810	1,160,159	5,303	1,165,462	1,025,348
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	649,183	49,249	217	49,466	599,717
انكشافات القروض المتأخرة	19,613	—	—	—	19,613
موجودات أخرى	370,558	2,222	—	2,222	368,336
الإجمالي	4,746,845	1,265,803	5,520	1,271,323	3,475,522

تخفيف مخاطر الائتمان كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	إجمالي الانكشاف قبل تخفيف مخاطر الائتمان	الضمانات المالية المؤهلة	الضمانات المؤهلة	إجمالي تخفيف المخاطر	إجمالي الانكشاف بعد تخفيف مخاطر الائتمان
النقد	17,348	—	—	—	17,348
المطالبات على الدول	639,986	—	—	—	639,986
المطالبات على المؤسسات العامة	1,773	—	—	—	1,773
المطالبات على البنوك	354,873	27,795	—	27,795	327,078
المطالبات على الشركات	1,305,765	553,914	4,680	558,594	747,171
الانكشافات للقروض الاستهلاكية	531,492	37,303	200	37,503	493,989
انكشافات القروض المتأخرة	19,242	—	—	—	19,242
موجودات أخرى	277,510	8,886	—	8,886	268,624
الإجمالي	3,147,989	627,898	4,880	632,778	2,515,211

إن معظم مخففات مخاطر الائتمان (1.27 مليون دينار كويتي أو 99.6% من الإجمالي) على هيئة ضمانات مالية مؤهلة وتتكون بشكل رئيسي من أسهم مدرجة في بورصة الكويت وودائع نقدية. وتكون معظم هذه الضمانات المالية مقابل مطالبات على العملاء من الشركات. كما أن إجمالي الانكشاف لمخاطر الائتمان مقابل العملاء من الشركات كما في 31 ديسمبر 2006 والبالغ 2.19 بليون دينار كويتي قد تم تخفيضه بمبلغ 1.17 مليون دينار كويتي (53.2%) نتيجة لاستخدام أساليب تخفيف مخاطر الائتمان المؤهلة (الضمانات المالية والكفالات) للحصول على صافي الانكشاف لمخاطر الائتمان للشركات بعد تخفيف مخاطر الائتمان بمبلغ 1.03 مليون دينار كويتي. كما أن إجمالي الانكشاف لمخاطر القروض الاستهلاكية والبالغ 649.2 مليون دينار كويتي قد تم تخفيضه بإجمالي مخففات مخاطر الائتمان البالغ 49.5 مليون دينار كويتي (7.6%) للحصول على صافي الانكشاف للقروض الاستهلاكية بمبلغ 599.7 مليون دينار كويتي. وتم أيضا تخفيض المطالبات على البنوك والبالغة 506.5 مليون دينار كويتي بإجمالي مخففات مخاطر الائتمان البالغ 54.2 مليون دينار كويتي (10.7%) للحصول على صافي انكشاف البنك لمخاطر الائتمان بمبلغ 452.4 مليون دينار كويتي.

محفظة المتاجرة

كما هو مبين في تعليمات بازل 2 فإن محفظة المتاجرة تتكون من المراكز في الأدوات المالية والسلع المحتفظ بها لغرض المتاجرة أو لترجيح العناصر الأخرى في دفتر المتاجرة.

يتم إدارة مخاطر السوق في محفظة المتاجرة بشكل رئيسي من خلال حدود المخاطر المحددة والمعتمدة من قبل الإدارة العليا. ويتم وضع الحدود لكل متداول بالنسبة للحد الأقصى من مراكز العملة المفتوحة والحد الأقصى من الخسائر. ويتم مراقبة التقيد الشديد بهذه الحدود وتطبيقها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

يتم إعادة تقييم جميع الانكشافات القائمة يوميا على أساس سعر السوق. ويقوم فريق الرقابة المالية المستقل في الخزينة بقياس الانكشافات لمخاطر السوق ومراقبة وتقديم تقرير بهذه الانكشافات مقابل الحدود المذكرة على أساس يومي. وتتضمن التقارير جميع المراكز المستحقة وفقا للعملة وتبين أثر الأرباح والخسائر وفقا لكل متداول وربحية البنك بشكل عام. ويتم تعميم هذه التقارير على المتداولين ومراجعتها من قبل رئيس المتداولين ومسئول الخزينة.

تقع مسئولية تقييم أسعار السوق وعملية التأكد من الأسعار على عاتق فريق الرقابة المالية المركزية في البنك. ويعتبر هذا الفريق مستقل تماما عن مكتب الخدمات المباشرة في الخزينة. كما أنهم يقومون بتحديد القيمة العادلة الواردة في البيانات المالية للبنك والتأكد من التقيد التام بالسياسات والإجراءات المحاسبية والمنظمة لعملية تقييم أسعار السوق.

يستخدم بنك الخليج الأسلوب القياسي بتحديد رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق. ولا يستخدم البنك قيمة التداول المعرضة للخطر أو أسلوب النماذج الداخلية لتقييم ومراقبة الانكشاف لمخاطر السوق حيث أن محفظة تداول البنك ومراكز القطع الأجنبي المفتوحة تعتبر محدودة.

وفقا للأسلوب القياسي فإن إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق يشمل ما يلي: مخاطر مركز سعر الفائدة المتعلقة بالأدوات المالية في دفتر التداول ومخاطر القطع الأجنبي في جميع أقسام البنك، مخاطر السلع في جميع أقسام البنك وعقود الخيارات. وينطبق رأس المال المطلوب بالنسبة للأدوات المتعلقة بسعر الفائدة والأسهم على القيمة السوقية للبنود الواردة في دفتر التداول في البنك. وينطبق رأس المال المطلوب لمخاطر القطع الأجنبي والسلع على مراكز البنك الخاصة بالعملة والسلع (مثال دفتر التداول والدفتر المصرفي).

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر بواسطة ضرب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق في 8.33 (وهذا يعني البديل للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل البنك المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مبلغ الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر الائتمان والتشغيل لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والتي يتم استخدامها بعد ذلك لاحتساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

يبين الجدول التالي تفاصيل إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2006 و31 ديسمبر 2005:

بالألف دينار كويتي	31 ديسمبر 2006	31 ديسمبر 2005
مخاطر مركز أسعار الفائدة	1,462	129
مخاطر مركز الأسهم	—	—
مخاطر القطع الأجنبي	1,370	1,277
مخاطر السلع	—	—
الخيارات	—	—
إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق	2,832	1,406
الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق	23,589	11,715

كانت إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر السوق والبالغ 2.83 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 مساويا للموجودات المرجحة بمخاطر السوق المرجحة بالمخاطر والبالغة 23.59 مليون دينار كويتي. وقد زادت الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق بمبلغ 11.87 مليون دينار كويتي (101%) أعلى مما كانت عليه في عام 2005 ولكنها مازالت تعكس مستوى بسيط جدا من مخاطر السوق.

مخاطر التشغيل

وفقا للأسلوب القياسي الخاص بمخاطر التشغيل في بازل 2 تنقسم أنشطة البنك إلى ثمانية أقسام عمل: تمويل الشركات – التداول والمبيعات – الخدمات المصرفية الاستهلاكية – الخدمات المصرفية التجارية – الدفعات والتسويات – خدمات الوكالة – إدارة الأصول – وخدمات السمسرة الاستهلاكية. وفي كل قسم من أقسام العمل فإن إجمالي الدخل يعتبر مؤشراً رئيسياً يعمل كمقياس لأنشطة العمل ومن ثم يصبح مقياسا للانكشاف لمخاطر التشغيل ضمن كل نشاط من أنشطة العمل. وعليه يتم احتساب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل الخاصة بكل نشاط عن طريق ضرب إجمالي الدخل في المعامل (بيتا) المحدد لذلك النشاط. ويعمل معامل بيتا كمؤشر لعلاقة العمل بين تجربة خسائر مخاطر التشغيل بالنسبة لنشاط معين ومجموع إجمالي الدخل لذلك النشاط. يتم احتساب إجمالي رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل على أساس جمع متوسط الدخل لثلاثة سنوات مضروبا في معامل بيتا في كل نشاط من أنشطة العمل سنويا. تتضمن معاملات بيتا المحددة من قبل لجنة بازل والمستخدمة من قبل بنك الكويت المركزي في تطبيق الأسلوب القياسي على مخاطر التشغيل في الكويت ما يلي: 18% (تمويل الشركات – التداول والمبيعات – الدفعات والتسويات) 15% (الخدمات المصرفية التجارية وخدمات الوكالة) و 12% (الخدمات المصرفية الاستهلاكية – إدارة الموجودات – خدمات السمسرة الاستهلاكية).

يتم تحديد إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل عن طريق ضرب رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل في 8.33 (وهذا يعني العامل المغاير للحد الأدنى من نسبة كفاية رأس المال المحددة من قبل بنك الكويت المركزي 12%) وإضافة الناتج إلى مجموع الموجودات المرجحة بأوزان مخاطر السوق لينتج عن ذلك إجمالي الانكشافات المرجحة بأوزان المخاطر والذي يتم استخدامه بعد ذلك باحتساب نسبة كفاية رأس المال في البنك.

تم تصنيف أنشطة العمل في بنك الخليج إلى ثلاثة أقسام كما يلي: التداول والمبيعات – الخدمات المصرفية التجارية – الخدمات المصرفية الاستهلاكية. يتم استخدام أسلوب أسعار تحويل الأموال الداخلية في البنك لتخصيص إيرادات الفوائد ومصروفات الفوائد بين الثلاثة أنشطة. تعتبر الإدارة العليا مسئولة عن وضع سياسة البنك والتي يقوم مجلس الإدارة بالموافقة عليها.

يبين الجدول التالي تفاصيل رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل بالنسبة لبنك الخليج كما في 31 ديسمبر 2006 و 31 ديسمبر 2005

كما في 31 ديسمبر 2006

بالألف دينار كويتي	متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات	معامل بيتا	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل
التداول والمبيعات	26,170	%18	4,711
الخدمات المصرفية التجارية	44,250	%15	6,637
الخدمات المصرفية الاستهلاكية	45,491	%12	5,459
الإجمالي	115,911		16,807
الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			140,003

كما في 31 ديسمبر 2005

بالألف دينار كويتي	متوسط إجمالي الدخل لثلاثة سنوات	معامل بيتا	رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل
التداول والمبيعات	20,777	%18	3,740
الخدمات المصرفية التجارية	37,061	%15	5,559
الخدمات المصرفية الاستهلاكية	36,230	%12	4,348
الإجمالي	94,068		13,647
الانكشاف المرجح بأوزان مخاطر التشغيل			113,676

وفقا لتعليمات بازل 2 فإن إجمالي الدخل يشمل صافي إيراد الفوائد والإيرادات التي تحمل فوائد ولكن لا يشمل الأرباح المحققة من بيع الأوراق المالية في الدفتر المصرفي. إن رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل والبالغ 16.8 مليون دينار كويتي كما في 31 ديسمبر 2006 كان مساويا للانكشافات المرجحة بأوزان مخاطر التشغيل بمبلغ 140 مليون دينار كويتي.

مخاطر التعامل الأسهم في الدفاتر المصرفية

إن بنك الخليج لا يتداول في الأسهم. يتم الاحتفاظ بجميع الاستثمارات في أوراق مالية للبنك في السجلات المصرفية (وهذا يعني غير متداولة) ويتم تصنيفها تحت بند موجودات مالية «متاحة للبيع». وهذا يعني أنها تمثل الموجودات التي يتم شراؤها للاحتفاظ بها لمدة زمنية غير محددة والتي من الممكن بيعها إذا دعت الحاجة للسيولة أو في حالة حدوث تغييرات في أسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو أسعار الأسهم. ووفقاً لمعيار المحاسبة الدولي 39 فإنه يتم تحقق الموجودات مبدئيا بقيمتها العادلة ومن ثم يتم ترحيل الأرباح والخسائر اللاحقة وغير المحققة والناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة إلى احتياطي القيمة العادلة في رأس المال. وعند بيع الأصل يتم تحويل تسويات القيمة العادلة المتراكمة إلى بيان الدخل كأرباح وخسائر.

إن القيمة العادلة للأدوات المسعرة مبنية على أساس أسعار آخر أوامر شراء أو باستخدام سعر الفائدة المتداول في السوق لتلك الأداة. يتم تقدير القيمة العادلة للأدوات غير المسعرة باستخدام نسبة السعر/الأرباح أو نسبة السعر/التدفقات النقدية والتي يتم تعديلها لتعكس الظروف المعينة للمصدر. كما أن القيم العادلة للاستثمارات في الصناديق المتبادلة والوحدات الاستثمارية والوسائل الاستثمارية المشابهة مبنية على أساس آخر سعر تداول معلن.

يبين الجدول التالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية كما في 31 ديسمبر 2006 بالإضافة إلى الأرباح غير المحققة في احتياطي القيمة العادلة بالنسبة للأسهم ومتطلبات رأس المال الرقابية. كما يبن الجدول أيضا الأرباح المحققة من المبيعات في بيان الدخل عام 2006:

بالألف دينار كويتي	متداولة في البورصة	أسهم خاصة	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
بيانات الميزانية العمومية 2006			
القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية:			
أوراق دين	2,255	716	2,971
أسهم	2,363	154,050	156,413
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	4,618	154,766	159,384
أرباح غير محققة في رأس المال	918	18,014	18, 932
أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة	—	—	—
تفاصيل رأس المال الرقابي			
أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)	413	8,106	8,519
رأس المال الرقابي المطلوب	505	17,599	18,104
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية	1,258	11,298	12,556

بالألف دينار كويتي	متداولة في البورصة	أسهم خاصة	إجمالي الاستثمارات في أوراق مالية
بيانات الميزانية العمومية 2005			
القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية:			
أوراق دين	2,278	984	3,262
أسهم	10,843	91,761	102,604
إجمالي القيمة العادلة للاستثمارات في أوراق مالية	13,121	92,745	105,866
أرباح غير محققة في رأس المال	4,384	12,703	17,087
أرباح إعادة تقييم غير ظاهرة	—	—	—
تفاصيل رأس المال الرقابي			
أرباح غير محققة في الشريحة 2 من رأس المال (45%)	1,973	5,716	7,689
رأس المال الرقابي المطلوب	1,338	10,443	11,781
تفاصيل بيان الدخل			
إيرادات بيع الاستثمارات في أوراق مالية	14,220	4,613	18,833

مخاطر أسعار الفائدة في السجلات المصرفية

يتأثر صافي إيراد الفوائد المستقبلية بالتقلبات في أسعار الفائدة، ويتركز الجزء الرئيسي من إدارة البنك لمخاطر السوق في السجلات المصرفية (غير المتداولة) في إدارة حساسية صافي إيراد الفائدة للبنك تجاه التغييرات في أسعار الفائدة في السوق.

يتم تقييم حساسية صافي إيراد الفوائد تجاه التقلبات في أسعار الفائدة عن طريق تبني الانتقال التدريجي المتوازن تصاعديا وتنازليا من حيث هيكل أسعار الفائدة خلال مدة 12 شهرا. وعلى فرض عدم اتخاذ الإدارة بأية إجراءات فإن الانخفاض الموازي لمائة نقطة أساس في جميع منحنيات العائد سيعمل على تخفيض صافي دخل الفوائد لمدة 12 شهرا حتى 31 ديسمبر 2007 بمقدار 8.6 مليون دينار كويتي في حين أن الزيادة المفترضة بمقدار 100 نقطة أساس في جميع منحنيات العائد ستعمل على زيادة صافي إيراد الفائدة بحوالي 9.4 مليون دينار كويتي. وتعتبر مؤشرات أسعار الفائدة هذه توضيحية فقط ومبنية على أساس بيانات مخاطر أسعار الفائدة الحالية في البنك والأسلوب الحالي لإعادة التسعير وخاصة أن القروض بالعملة الأجنبية إلى البنوك يتم إعادة تسعيرها في تاريخ دفع الفائدة التالي في حين أن القروض بالدينار الكويتي إلى البنوك يعاد تسعيرها فورا والقروض بالدينار الكويتي إلى العملاء 86% (2005: 86%) من إجمالي القروض والدفعات المقدمة إلى العملاء، يعاد تسعيرها فورا والقروض بالعملة الأجنبية إلى العملاء يعاد تسعيرها بفارق ثلاثة أشهر مع العلم بأن 68% (2005: 60%) من أرصدة الحسابات الجارية لا تحمل فوائد وان نسبة 40% (2005: 40%) الباقية يعاد تسعيرها فورا. كما يتم إعادة تسعير حسابات التوفير فورا في حين انه يتم إعادة تسعير الودائع لأجل عند استحقاقها.

إن الأرقام المذكورة أعلاه لا تعكس الإجراءات التي يمكن اتخاذها من قبل البنك لتخفيف أثر مخاطر أسعار الفائدة. في الواقع أن البنك سيحاول تغيير ملف مخاطر أسعار الفائدة لتخفيف أثر مخاطر أسعار الفائدة وزيادة صافي الإيرادات. كما أن التقديرات أعلاه تفترض بأن الأسعار في جميع تواريخ الاستحقاق تتحرك بنفس القدر وأن جميع المراكز يسري مفعولها حتى تاريخ الاستحقاق. إن مثل هذا السيناريو المبسط لا يحدث عمليا. وفي الواقع فإن تقدير الحركة في صافي دخل الفوائد من التغييرات المتوقعة في أسعار الفائدة يعتبر عملية معقدة ذات انكشافات هيكلية مدارة.

رحلة من النجاحات المستمرة
بنك الخليج
GULF BANK

فروع البنك

التقرير السنوي

2006

فروع البنك

الجابرية	تلفون: 5350481
الجهراء	تلفون: 4564235
الدعية	تلفون: 2572550
الرقة	تلفون: 3940105/6/7
الرميثية	تلفون: 5646207/8
السالمية – الفنار	تلفون: 5716551
السرة	تلفون: 5315132
الشرق	تلفون: 2447545
الشعب	تلفون: 2619106
الشويخ	تلفون: 4815370
الصليبية	تلفون: 4670902
الصليبيجات	تلفون: 4869400
العدان	تلفون: 5421095
العديلية	تلفون: 2515234
الفحاحيل	تلفون: 3921401
الفحيحيل	تلفون: 3916866
الفردوس	تلفون: 4802051
الفروانية	تلفون: 4766780
القرين	تلفون: 5449162/3/5
المنصورية	تلفون: 2555271
النزهة	تلفون: 2548970
بيان	تلفون: 5391602
جابر العلي	تلفون: 3833740/2
جليب الشيوخ	تلفون: 4339116
جمعية السالمية	تلفون: 5744721
جنوب السّرة	تلفون: 5031264/5
حولي تلفون	تلفون: 2619661
شارع الغزالي	تلفون: 7647284/8/9
شركة نفط الكويت	تلفون: 3988949
صبحان	تلفون: 4711834
ضاحية عبدالله السالم	تلفون: 2544944
فهد السالم	تلفون: 2463304
مبارك الكبير (الفرع الرئيسي)	تلفون: 2449501
مجمع الوزارات	تلفون: 2464218
مشرف	تلفون: 5383516
ميناء الزور	تلفون: 3950540
ميناء الشويخ	تلفون: 4831701
هدية	تلفون: 3969221/3/8

الفرع الرئيسي
شارع مبارك الكبير
صندوق البريد 3200
صفاة 13032 الكويت
تلفون: 2449501